

التقرير السنوي ٢٠٢٤



البنك العربي - سورية
ARAB BANK-SYRIA

فهرس المحتويات

04

كلمة رئيس مجلس الإدارة

06

تقرير مجلس الإدارة

07

وصف لأنشطة الشركة الرئيسية

10

أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل منهم

20

أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل منهم

25

أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم

25

وصف مختصر لأي قرارات صادرة عن الحكومة لها أثر مادي على الشركة

25

درجة الاعتماد على موردين

25

بيان بالتبرعات

26

البنك العربي - سورية - أسماء الفروع وتوزعها الجغرافي وعناوينها

28

مسؤوليات مجلس الإدارة ومهام و مسؤوليات أعضاء المجلس

30

الحماية الحكومية أو الامتيازات

31

مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

36

الأعضاء وحضور الاجتماعات خلال العام ٢٠٢٤

37

الهيكل التنظيمي

38

أعداد موظفي البنك

39

البرامج التدريبية

40	ملاحظات مدقق الحسابات/العقوبات المفروضة
40	نتائج تقييم إجراءات الرقابة الداخلية
42	وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها
42	تطبيق الشركة لمعايير الجودة
43	مدى التزام البنك بالإفصاح
44	خطط البنك للعام ٢٠٢٥
44	الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة
45	بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل الأطراف ذوي العلاقة
45	الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا
46	إدارة المخاطر
52	مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
53	الإفصاح عن مدى إلتزام إدارة المصرف ببنود دليل الحوكمة
53	أتعاب مدقق الحسابات المستقل
54	أهم المؤشرات المالية والتحليل المالي للعام ٢٠٢٤
68	البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١
80	إقرار بصحة واكتمال المعلومات و البيانات الواردة في التقرير السنوي

كلمة رئيس مجلس الإدارة



شهد العام المنصرم تطورات عالمية وإقليمية ومحلية أثرت بشكل كبير على المشهدين الاقتصادي والسياسي. على الصعيد العالمي، استمرت التحديات الناتجة عن التعامل مع مشكلتي التضخم والتوترات الجيوسياسية، لا سيما الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا. وفي المنطقة العربية، استمرت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة كحدثٍ مأساوي خلف خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وأثر بشكل مباشر على الاستقرار في بعض دول المنطقة.

وقد أطلت التغييرات التي قادتها الثورة السورية لتشكّل بارقة أمل لأفاق جديدة للاقتصاد السوري بشكل خاص، وللمنطقة والدول المحيطة بشكل عام.. في ظل هذه التحولات، أظهر تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" لصندوق النقد الدولي الصادر في يناير ٢٠٢٥ توقعات اقتصادية عالمية واعدة، وإلى بؤادر تعافٍ اقتصادي مستدام. حيث يُتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٣,٣٪ في عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ (وهو أقل من المعدلات التاريخية ٣,٧٪).

إن التعاف المشار إليه سيكون مدفوعاً بالتوجهات التي برزت نحو تخفيض أسعار الفائدة العالمية، ونحو استقرار الأسعار، وظهور معطيات نوعية في مجال القطاعات المختلفة توجي بمسار مهم نحو الخروج من نفق الركود والتضخم والتراجع الذي شهده العالم منذ ما يقرب من عقد من الزمن. بيد أن محددات السياسة الأمريكية الجديدة التي يقودها الرئيس ترامب وفريقه من البيت الأبيض تعد التحدي الأكبر للاقتصاد العالمي، والأمل أن يتم التعامل مع إرهاباتها بعقلانية، وأن تتحول الاندفاعات نحو الحماية الجمركية إلى جهود نحو تحريك الاقتصاد العالمي، والعودة نحو سياسات استقرار نقدي، على النحو الذي بدأ منذ بداية العام ٢٠٢٤، ما يسهم فعلياً في إعادة التوازن إلى الأسواق المالية وتخفيف تداعيات الأزمات الاقتصادية السابقة. مع عدم إغفال إمكانية حدوث بعض الاضطرابات المؤقتة في الأسواق العالمية نتيجة الحرب التجارية القائمة.

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات اقتصادية كبيرة بسبب الأوضاع العالمية والإقليمية، إلا أن التوقعات تشير إلى فرصة هامة لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام. وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً مستداماً واستقراراً تدريجياً، مع تحقيق معدلات نمو تصل إلى ٣,٣٪ عالمياً و ٤,٢٪ في الاقتصادات الناشئة بحلول عام ٢٠٢٥. أما بالنسبة للمنطقة، فتشير التوقعات إلى معدلات نمو تتجاوز المتوسط العالمي، مع تحسن واضح في دخل الفرد بمعدل يتراوح بين ٣ و ٤٪ سنوياً، مما يعزز مكانتها كواحدة من أكثر المناطق الدينامية في ظل الظروف الحالية. ورغم هذه الآفاق الإيجابية، لا تزال المنطقة تواجه تحديات ملحة أبرزها تأثير الصراعات، مثل الحرب الإسرائيلية الظالمة على النساء والأطفال في غزة، والتي ألقت بظلالها على قطاعات مثل السياحة وحركة التجارة. إلى جانب ذلك، تواجه دول المنطقة معضلات عديدة حيث تعاني المنطقة من معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب، مما يتطلب توسعاً كبيراً في سوق العمل لتوفير فرص عمل جديدة. وفي ظل التحولات التقنية السريعة، برزت الحاجة إلى تطوير المهارات الرقمية، خصوصاً في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، لضمان بقاء القوى العاملة قادرة على المنافسة. من جانب آخر، تواجه دول المنطقة تحديات بيئية خطيرة مثل شح المياه وزيادة التصحر، ما يهدد الأمن الغذائي ويؤثر سلباً على التنمية المستدامة. كما أن إعادة الإعمار بعد النزاعات تُشكل عبئاً كبيراً على بعض الدول، حيث تحتاج إلى استثمارات ضخمة لاستعادة البنية التحتية وإعادة بناء الاقتصاد. وأخيراً، يمثل تحسين إدارة الموارد الطبيعية والبشرية تحدياً محورياً لضمان الاستفادة المثلى منها وتعزيز النمو الاقتصادي. إن تجاوز هذه العقبات يتطلب تعاوناً إقليمياً فعالاً وإصلاحات هيكلية طموحة تضع المنطقة على طريق الاستقرار والتنمية.

وسط هذه الظروف الاقتصادية والجيوسياسية المتقلبة، تقف الاقتصادات الناشئة، بما فيها سوريا، على عتبات مرحلة جديدة من الفرص التي يمكن أن تُحدث نقلة نوعية في مسار التنمية المستدامة. ومع تزايد التركيز على تحقيق الاستقرار السياسي، تمثل إعادة إعمار الدولة خطوة جوهرية لتهيئة البنية التحتية اللازمة لدعم التعافي الاقتصادي. هذه الجهود تُعزز بالإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتخفيف القيود التجارية الناشئة عن العقوبات الاقتصادية، التي انجل عقد مبرراتها، والتي طالما عرقلت التدفق الحر للاستثمارات والتجارة. إلى جانب ذلك، تبرز أهمية التعاون الإقليمي الذي يُعد عاملاً حاسماً لتعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو أكثر استدامة. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب توجيه السياسات نحو تطوير الموارد البشرية، تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الابتكار، مما سيمكن هذه الدول من تحقيق تحول شامل في مسارها الاقتصادي والاجتماعي.

على الرغم من التحديات الاقتصادية الكبيرة التي مرت بها سوريا، تمكن القطاع المصرفي الخاص من مواجهة تلك المعوقات والتعامل مع تداعياتها بحكمة ومرونة. وهو ما يعكس القدرة العالية للمصارف الخاصة على العمل بكفاءة ضمن بيئة معقدة وصعبة، مع الالتزام بتقديم الخدمات المصرفية والحفاظ على استقرار القطاع المالي. وقد لعب مصرف سوريا المركزي دوراً محورياً في هذا المجال من خلال المتابعة الحثيثة والإشراف النوعي المستمر، مما ساهم في توجيه المصارف وتعزيز سلامة أوضاعها المالية وضمان حقوق المودعين والمساهمين، ودعم استقرار النظام المالي، ما يعكس جهوده الرامية إلى بناء قطاع مصرفي متطور يواكب تطورات المرحلة القادمة.

في إطار التوجه الاستراتيجي للبنك العربي - سورية خلال عام ٢٠٢٤، استمر البنك في تطبيق استراتيجية التوسع التدريجي في أنشطته المصرفية والاستثمارية بما يراعي مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة. ومع استمرار حالة عدم اليقين والتقلبات المستمرة في بيئة العمل، عزز البنك قدراته الرقابية لضمان التعامل الفعال مع الظروف التشغيلية الصعبة. وقد نجحت إدارة البنك في تحقيق نمو ملموس في معظم بنود الإيرادات التشغيلية، على الرغم من تحديات ارتفاع التكاليف التشغيلية الناجمة عن الزيادة المستمرة في معدلات التضخم، مما قلل من انعكاس هذا النمو على صافي الأرباح بشكل ملموس.

إلى جانب ذلك، تابعت الإدارة جهودها لمعالجة محفظة الديون المتعثرة من خلال التوصل إلى حلول وتسويات مناسبة تلي متطلبات الأطراف المعنية، مع إيلاء اهتمام خاص لمحفظة الديون المتعثرة عبر تجنب مخصصات ائتمانية إضافية. وقد جاءت هذه الخطوة متوافقة مع المعايير الدولية المعتمدة والتعليمات والسياسات الصادرة عن مصرف سورية المركزي، مما يعكس التزام البنك بالحفاظ على استقرار أوضاعه المالية وحقوق مودعيه ومساهمييه.

هذا، وقد بلغ صافي الربح للبنك العربي - سورية بعد الضريبة والمخصصات للعام ٢٠٢٤ ما مجموعه (٤٧,٢) مليار ليرة سورية مقارنة بربح صافي قدره (٥٣١,٥) مليار ليرة سورية للعام ٢٠٢٣، علماً بأن الأرباح غير المتحققة والناجمة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي قد بلغت (٥٤,٧) مليار ليرة سورية خلال العام ٢٠٢٤ في مقابل (٥١٩,٢) مليار ليرة سورية تم تسجيلها خلال العام ٢٠٢٣. هذا، وقد شهد إجمالي الدخل التشغيلي بعد استبعاد فروقات تقييم مركز القطع البنوي للبنك نمواً بما نسبته ٢٠٪ خلال العام ٢٠٢٤ ليصل إلى (٥٣,٤) مليار ليرة سورية مقابل (٤٤,٥) مليار ليرة سورية تم تحقيقها خلال العام ٢٠٢٣. بالمقابل، شهدت إجمالي المصاريف التشغيلية للبنك، باستثناء المخصصات الائتمانية، زيادة بمقدار (٦٠,٩) مليار ليرة سورية وبنسبة ١٠٩٪.

على صعيد آخر، نمت ودائع العملاء بنسبة ٢٦٪ لتصل إلى (٧٠٤,٣) مليار ليرة سورية بنهاية العام ٢٠٢٤، في حين ارتفع صافي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة ٣٧٪ لتصل إلى (٨٨,١) مليار ليرة سورية بنهاية العام ٢٠٢٤. هذا، وقد حافظت نسبة كفاية رأس المال على مستوياتها المرتفعة حيث بلغت ٤٥,٩٥٪ بنهاية العام ٢٠٢٤ مقارنة ٤٤,١٥٪ بنهاية العام ٢٠٢٣، في حين بلغت نسبة السيولة القانونية بالليرة السورية ما نسبته ٥٠٪ وبكافة العملات ١٣٧٪ لتبقى ضمن مستويات آمنة ومقبولة، وبما يفوق النسب المقررة من قبل مصرف سورية المركزي.

إن النظرة المستقبلية، في ظل الظروف الإيجابية التي تشهدها سورية في الفترة الحالية، تشير إلى تطورات وانطلاقة نوعية لعمل البنك خلال الفترة القادمة، وهو ما سيدعم توجهات التي يقودها مجلس الإدارة نحو العودة إلى نشاط كبير ونوعي في السوق. وقد واصلت إدارة البنك خلال الفترة الماضية، انسجاماً مع توجهات مجلس الإدارة، تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى مواجهة المخاطر المحتملة، وخاصة تلك المرتبطة بالجوانب التشغيلية، مع العمل على الحد من تأثيراتها بأقصى قدر ممكن. كما بذلت جهوداً كبيرة لتطوير آليات الرقابة الداخلية وضمان بيئة تشغيلية متماسكة تعزز من مستويات السيولة وتدعم استقرار العمليات. وفي سياق متصل، كرّست الإدارة اهتمامها لترسيخ مبادئ الحاكمية المؤسسية، مع الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات بما يتوافق مع توجهات مصرف سورية المركزي. وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز القوة المالية للمصرف وتحسين قدرته على التكيف مع التحديات المختلفة، مما يضمن حماية أصوله والحفاظ على مصالح المودعين والمساهمين في ظل الظروف المتغيرة.

على الرغم من التحديات والظروف الصعبة التي يواجهها البنك، فإن البنك العربي - سورية يتمسك بثقة عميقة في قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز المحن وتحويل التحديات السياسية والاقتصادية إلى فرص للنمو والتطور. ويؤمن البنك بأن المرحلة القادمة ستكون مليئة بالأمل، مع انطلاق جهود إعادة الإعمار والتنمية الشاملة وعودة البيئة التشغيلية إلى مسارها الطبيعي. وتعكس هذه الرؤية تفاني البنك في الالتزام بالقيم المؤسسية والممارسات المصرفية الرصينة التي تعد حجر الأساس في بناء الثقة المستدامة مع مساهمييه وعملائه، إلى جانب دوره المحوري في دعم عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز استقرار القطاع المصرفي في البلاد.

في ختام هذا التقرير، وباسم اخواني أعضاء مجلس الإدارة، نعبر عن أسى معاني الشكر والتقدير لمصرف سورية المركزي على جهوده المستمرة ودوره المحوري في تعزيز استقرار وسلامة القطاع المصرفي السوري. كما نتوجه ببالغ الامتنان إلى مساهميننا الأعزاء وعملائنا الكرام على دعمهم المتواصل وثقتهم الراسخة التي تشكل ركيزة أساسية لنجاحنا. ولا يفوتنا أن نشيد بالجهود المتميزة للإدارة التنفيذية وكافة العاملين في البنك، الذين ساهموا بإخلاص وعمل دؤوب في الحفاظ على مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رصينة تحظى بثقة الجميع. ونحن واثقون أن المرحلة القادمة ستحمل معها آفاقاً مشرقة لمستقبل سوريا، مع مواصلة مسيرة الإعمار والتنمية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وملتزمين بالتزامنا بتحقيق نتائج مالية أفضل وبناء مستقبل واعد لجميع شركائنا.

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

نجح البنك العربي - سورية في تحقيق معظم أهداف خطة العمل المقررة لعام ٢٠٢٤، والتي جاءت بناءً على الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وقد ركزت الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية:

في إطار استراتيجيته لتطوير المحفظة الائتمانية وتحقيق نمو متوازن، قام البنك بتوسيع عملياته الائتمانية من خلال منح تسهيلات مدروسة ومقبولة المخاطر، وذلك وفق نهج شامل يهدف إلى تلبية احتياجات العملاء من أفراد وشركات. وقد شملت هذه الجهود سياسات تضمن الحفاظ على جودة المحفظة وتقليل المخاطر المرتبطة بالإقراض، مما يعزز من فعالية الأداء المالي للبنك.

تم تكثيف الجهود لتطوير البنية التحتية للخدمات الإلكترونية والدفع الإلكتروني، بما يتماشى مع التوجهات الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية، حيث تم التركيز على تحسين تجربة العملاء من خلال اعتماد أنظمة تقنية مبتكرة تضمن السرعة والكفاءة في العمليات المصرفية الرقمية، مما يعزز من مكانة البنك في السوق ويواكب التحولات التكنولوجية المتسارعة.

تم تعزيز الجهود القانونية من خلال تكثيف الإجراءات القضائية والمتابعة الدقيقة لاسترداد الديون المتعثرة، مع التركيز على كل حالة على حدة لتسريع عملية التحصيل وتقليل نسب القروض المتعثرة.

وصف أعمال البنك ونشاطاته

تابعت إدارة البنك العربي - سورية اتخاذها الإجراءات الكفيلة بمواجهة الصعوبات المختلفة التي تعرضت لها بيئة العمل المصرفي السوري سواءً من حيث الظروف الخاصة بهذه البيئة أو تلك التي فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد. ولم تقتصر إجراءات البنك على ناحية إدارة الصعوبات، بل تعدتها إلى نواحي التشغيل المختلفة لتكون ترجمة فعلية لاستراتيجية البنك المتمثلة بما يلي:

المحور الأول:

اتبع البنك سياسة تتصف بالتكيف والمرونة مع الظروف المختلفة التي تعترض الاقتصاد الوطني وتؤثر على الإطار التشغيلي الذي يقدم البنك ضمنه خدماته، بحيث تمكن البنك من تنفيذ المهام المطلوبة وتحقيق أهدافه ضمن مستويات مقبولة من المخاطر.

شبكة الفروع العاملة:

استمر البنك بمحاولة التكيف وتعويض خدمات الفروع التي أغلقت خلال الأزمة عن طريق الفروع العاملة حالياً، فضلاً لتطوير عدد من الخدمات وتنويعها الخدمات الإلكترونية والتي كانت هدفاً لتلبية التوجهات الحديثة من السلطات الرقابية وتلبيةً لمتطلبات العملاء، إضافةً لإعادة تأهيل الفروع العاملة من خلال إجراء الصيانات الدورية اللازمة وتزويدها بمتطلبات العمل الحديثة إضافةً لذلك العمل على توحيد الهوية البصرية للفروع وأبنية البنك بكافة المحافظات.

المحور الثاني:

تابعت إدارة البنك العربي - سورية ما حققته خلال العام الماضي من قفزة نوعية والتي استمرت خلال العام ٢٠٢٤ سواءً من حيث اتباعها لكافة الإجراءات الكفيلة بتحصيل حقوق البنك، أو من خلال التوسع في منح التسهيلات الائتمانية على كافة أصعدة قطاعات الأعمال من شركات وتجزئة، بالإضافة للمشاريع المتوسطة، الصغيرة والمتناهية الصغر بالتوافق مع تعليمات رئاسة مجلس الوزراء ومصرف سورية المركزي في منح التسهيلات، وتوجيه التسهيلات لدعم القطاعات الإنتاجية بالتوافق مع توجهات الأطراف الوصائية والرقابية.

وعلى التوازي استمرت إدارة المصرف في اتباع سياسة التحفظ في الموازنة بين المخاطرة والعائد، من حيث إدارة مخاطر الائتمان والسيولة بما يحفظ مصالح البنك ويؤمن استقراره على كافة الصعد.

تابع البنك ما كان بدأه سابقاً في عملية منح التسهيلات، حيث استهدف البنك قطاعات تنموية متعددة من: صناعة، زراعة وتشديد المشاريع الإعمارية أو الداعمة للبنية التحتية عن طريق تمويل المستلزمات اللازمة للقطاعات الإنتاجية الحيوية والمهمة للاقتصاد الوطني، ومع مراعاة التقيد التام بضوابط الائتمان المفروضة من قبل كافة الجهات الرقابية.

ومن جانب آخر استمر البنك بالتحوط للمخاطر الائتمانية المحتملة عن طريق رصد مخصصات مقابل القروض ومقابل استثماراته في المؤسسات المصرفية الأخرى وبما يتماشى مع تعليمات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

بالإضافة إلى السعي المتواصل لإدارة البنك والأطراف المعنية لإيجاد تسويات مالية مع عدد من العملاء المتعثرين.

وفي هذا الإطار حقق البنك نتائج هامة تمثلت بتحصيله جزء هام من حقوقه والتي انعكست بدورها على نتائج أعمال العام ٢٠٢٤.

اهتمت إدارة المصرف بالسعي لتحقيق التوازن المطلوب بين كلف التمويل وهوامش الإقراض ونسب السيولة مع تجنب الكلف غير الضرورية. ويكتسب هذا الهدف أهمية كبيرة في ظل الظروف الحالية، خصوصاً لجهة ضبط السيولة النقدية في ظل تحديد سقوف السحب سواء للمودعين أو المقترضين على حدٍ سواء، وأثر ذلك غير المباشر على ودائع العملاء والمصارف النقدية، حيث عملت إدارة المصرف على الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين من جهة والتكيف مع الأوضاع الراهنة من جهة أخرى، وذلك من خلال المواءمة بين الأهداف المختلفة المتمثلة في الإستمرارية، خدمة العملاء، حجم التعرض للمخاطر والتمسك بأداء الدور الإيجابي والمشاركة في التعامل مع التحديات والصعوبات التي تواجه الإقتصاد الوطني، حيث لا بد هنا من الإشارة إلى النقاط التالية:

محفظة التسهيلات:

واصل البنك جهوده في مجال منح التسهيلات الائتمانية حيث ارتفع رصيد محفظة التسهيلات العاملة بالعملة المحلية بنسبة ٣٨٪ خلال العام ٢٠٢٤ من خلال منح قروض وتسهيلات جديدة بحدود ٤٨ مليار ليرة بنسبة زيادة وصلت لـ ٥٦٪ عن العام السابق.

وعلى التوازي واصلت إدارة البنك جهودها الحثيثة في مجال التحصيل والمتابعة لتسديد الأقساط المستحقة وتنفيذ المعالجات المناسبة، حيث تم العمل بشكل دؤوب ومستمر على متابعة الديون المتعثرة لتخفيض نسبتها من إجمالي المحفظة المستثمرة من خلال المتابعات الحثيثة عن طريق تقسيم مراحل المتابعة بين عدة دوائر وأقسام تبعاً لعمر مستحقات الدين وقبل تصنيف الدين كمتعثر ووصولاً إلى إتخاذ الإجراءات القانونية كحل أخير للعملاء الذين لم تنجح معهم طرق التسوية الودية.

جودة محفظة التسهيلات:

استمر المصرف باتباع سياسته المتمثلة في العمل على تخفيض المخاطر المرتبطة بمحفظة التسهيلات الائتمانية عن طريق توظيف الأموال مع العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ومقابل الضمانات المناسبة، بالإضافة إلى محاولة استرداد المخصصات الفائضة نتيجة المعالجات المختلفة للديون من تسديد كلي أو جزئي أو إعادة جدولة. والجدير بالذكر أن إدارة البنك بكافة مستوياتها قد عقدت عدة اجتماعات متتالية لبحث الاقتراحات والمبادرات واستراتيجيات التعامل مع مخاطر المحفظة الائتمانية، كما انتظمت الإدارة التنفيذية بتزويد مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية واللجان الأخرى بالتقارير الدورية والطارئة لكافة تفاصيل محفظة التسهيلات وإطلاع أعضاء مجلس الإدارة على وضع أهم العملاء إفرادياً، إضافة إلى وضعهم دورياً في صورة آخر المستجدات والتطورات بخصوص إجراءات المتابعة والتحصيل لتلك الديون.

وعلى الجانب الآخر، فقد تم الاستمرار في نهج التسويات الودية مع العملاء تخفيفاً من آثار المتغيرات الاقتصادية والسياسية على القطاع المصرفي بشكل خاص وذلك عن طريق إعادة التفاوض مع العملاء للوصول إلى تسويات مرضية، وبالتالي تنفيذ العديد من عمليات المعالجة المتضمنة هيكلية أو إعادة جدولة الديون المستحقة، حيث نجح البنك باسترداد مخصصات بقيمة ٤ مليار ليرة سورية تقريباً عن كافة محافظ التوظيفات، إضافة لاسترداد فوائد معلقة بحدود ١,٦ مليار ليرة سورية.

وفي ذات الإطار، ذهب البنك مضطراً في حالات إلى اللجوء لإتخاذ الإجراءات القانونية لحفظ حقوقه تجاه العملاء والشركات التي لم تبد تعاوناً كافياً لتسديد ما عليها من إلتزامات، مع بقاء المتابعة للتحويل إلى الحلول الودية والتفاهمات كلما كان ذلك ممكناً بالتوازي والذي أدى لتحصيل مبالغ بحدود ٣,٣ مليار ليرة تقريباً، ومع كل ذلك فقد عمّد البنك إلى رصد المخصصات الخاصة والعامة اللازمة والكافية لتغطية المخاطر الائتمانية ووفقاً للمعايير الرقابية المعتمدة، حيث استقرت نسبة تغطية المخصصات مع الضمانات المقبولة لتشكّل ١٠٠٪ من صافي الديون المتعثرة لدى البنك.

الودائع:

استمر البنك في تطبيق العديد من الإستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق نسب سيولة مريحة تتيح للبنك مواجهة متطلبات العملاء ومتطلبات تمويل العمليات المختلف مع سعي البنك لتخفيض وضبط كلفة مصادر التمويل بما فيها كلف الودائع إلى الحد الأدنى الممكن، متكيفاً وأخذاً بالاعتبار كافة الظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على البلاد.

وحافظ البنك على أسلوب هيكله الودائع وتوجيهها نحو الشرائح ذات الكلف الأقل، كما استمر البنك في سياسته المرنة تجاه التحكم بنسبة الودائع لأجل لإجمالي الودائع بالليرة السورية صعوداً ونزولاً وبما يتناسب مع حاجة المؤسسة ومتطلبات السوق.

الأستاذ الدكتور خالد واصف الوزني

رئيس مجلس الإدارة
ممثل عن الشريك الاستراتيجي



الصفة

غير مستقل

الوظيفة الحالية

أستاذ الاقتصاد والسياسات العامة في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

تاريخ العضوية

٢٠٠٥

تاريخ الميلاد

١٩٦٣/١٢/٢٢

المؤهلات العلمية

- منحة الفلبرايت لما بعد الدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية
- دكتوراه في الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
- ماجستير في الاقتصاد - الجامعة الأمريكية في القاهرة
- بكالوريوس في المحاسبة - جامعة القاهرة

الخبرات العملية

- بروفيسور الاقتصاد والسياسات العامة-كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
- خبير ومستشار لدى العديد من الهيئات الإقليمية و الدولية في قضايا الاقتصاد و الاستراتيجيات
- رئيس هيئة الاستثمار في الأردن
- مستشار الاستراتيجية والمعرفة في مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
- كبير الاقتصاديين/خبير ومحلل مالي واقتصادي واستراتيجيات وشريك مؤسس في شركة اسناد للاستشارات
- مدير عام ورئيساً تنفيذياً لسرايا العقبة وتعمير الأردنية القابضة ودارات الأردنية القابضة
- مدير عام لدائرة الجمارك الأردنية
- مستشار في الديوان الملكي الأردني الهاشي
- رئيس للفريق الاقتصادي لجلالة الملك ومديراً لإدارة الاقتصاد و التنمية فيه
- عضو سابق في المجلس الاستشاري لمجلة هارفرد بزنس ريفيو
- نائب رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
- عضو مجلس إدارة جمعية الشرق الأوسط للاقتصاد MEEA
- عضو الجمعية الأمريكية للاقتصاد AEA
- عضو الجمعية الملكية للاقتصاد REA-UK
- مدير عام لمؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن
- رئيس مجلس و عضو سابق في العديد من المؤسسات و الشركات في مجالات الطيران ، و التعدين ، و الاتصالات ، و الصحافة ، و السياحة ، و الصناعات التحويلية

حازم صلاح دانيال

نائب رئيس مجلس الإدارة



● الصفة

غير مستقل

● الوظيفة الحالية

مالك ومدير شركة

● تاريخ العضوية

٢٠١٧/١٢/١٨

● تاريخ الميلاد

١٩٦٦/٠١/٠٧

● المؤهلات العلمية

بكالوريوس في الحقوق – جامعة دمشق

● الخبرات العملية

- وكيل وممثل لشركات أوروبية في سوريا
- مستثمر في مجال السياحة في سوريا
- شريك ومؤسس «شركة أستير المحدودة المسؤولة» لإنشاء وإدارة الإستثمارات السياحية والعقارية
- شريك ومؤسس «شركة ليفنت للتطوير» المساهمة المغفلة باليونان
- شريك ومؤسس في شركة بحار وشركة راميتا للأعمال و الوكالات البحرية في اللاذقية
- عضو مجلس إدارة شركة التأمين العربية دمشق منذ ٢٠١٤
- قنصل فخري لليونان بطرطوس منذ ٢٠٠٥

محمد عبد الفتاح الغنمة

عضو مجلس الإدارة
ممثل عن الشريك الاستراتيجي



الصفة

غير مستقل

الوظيفة الحالية

نائب رئيس تنفيذي - رئيس إدارة الائتمان - البنك العربي ش م ع

تاريخ العضوية

٢٠١٤/٠١/٢٦

تاريخ الميلاد

١٩٥٣/٠١/٠٦

المؤهلات العلمية

بكالوريوس علوم / تخصص رياضيات، جامعة الرياض

(الملك سعود) - المملكة العربية السعودية، عام ١٩٧٥

الخبرات العملية

- نائب رئيس تنفيذي / مدير إدارة الائتمان / إدارة الائتمان، البنك العربي - الإدارة العامة / الأردن

(منذ ٢٠١٠ / ٤)

- نائب رئيس تنفيذي / إدارة الأعمال المصرفية والاستثمارية للشركات، البنك العربي - الإدارة العامة

/ الأردن (٢٠١٠ - ٢٠٠٧)

- رئيس مجموعة تمويل الشركات، البنك السعودي الفرنسي - الرياض / المملكة العربية السعودية

(١٩٩٩ - ٢٠٠٧)

- رئيس مجموعة تمويل الشركات، البنك السعودي التجاري المتحد - الرياض / المملكة العربية

السعودية (١٩٩٥ - ١٩٩٩)

- مساعد مدير عام التسهيلات، بنك القاهرة عمان / الأردن (١٩٩٥ - ١٩٩٠)

- مدير تسهيلات الشركات، بنك الخليج الدولي - البحرين (١٩٩٠ - ١٩٨٩)

- مدير تسهيلات الفروع الأجنبية، البنك العربي - الإدارة العامة / الأردن (١٩٨٧ - ١٩٨٩)

- مدير تسهيلات الشركات للمنطقة الوسطى، سيتي بنك الرياض / البنك السعودي الأمريكي -

الرياض / المملكة العربية السعودية (١٩٧٦ - ١٩٨٧)

- رئيس هيئة المديرين / الشركة العربية الوطنية للتأجير، عمان - الأردن

- نائب رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدولي

- نائب رئيس هيئة المديرين / شركة مجموعة العربي للاستثمار، عمان - الأردن

- عضو مجلس إدارة البنك العربي الوطني - الرياض / المملكة العربية السعودية

- عضو مجلس إدارة البنك العربي - سوريا

- عضو مجلس إدارة بنك عمان العربي

- نائب رئيس مجلس إدارة Bank-T (تركيا)

طارق زياد الزعيم

عضو مجلس الإدارة



● الصفة

مستقل

● الوظيفة الحالية

- المدير العام لشركة الكابلات الحديثة
- عضو مجلس إدارة (اسمنت البادية - الشركة السورية للتأمين - الزعيم القابضة -
الشركة المتحدة للحبوب - الشركة المتحدة - شركة اصايل - مجموعة عقار الشرق الأوسط).

● تاريخ العضوية

٢٠١٨/٠٥/٢٠

● تاريخ الميلاد

١٩٧٦/٠١/٠١

● المؤهلات العلمية

بكالوريوس إدارة أعمال (جامعة الملك سعود)

● الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة الشركة الحديثة لصناعة الكابلات و البلاستيك (١٩٩٨ - ٢٠٠٢)
- إدارة أعمال وتخطيط و بناء مشروع البحيرة الزرقاء في مدينة حلب (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤)
- إدارة المحفظة العقارية لشركتي غرناطة و انماء العقارية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)
- إنشاء الشركة السورية السعودية لمنتجات الزيتون في إدلب و جنديرس / سورية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧)
- الإشراف على إنشاء و تشغيل صوامع الشركة المتحدة للحبوب في مدينة طرطوس (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧)
- الإشراف على ملف إنشاء وتجهيز و إدارة مشروع اسمنت البادية في دمشق / سورية (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)

علاء الدين محمد صالح الخطيب التميمي

عضو مجلس الإدارة
ممثل عن الشريك الاستراتيجي



● الصفة

غير مستقل

● الوظيفة الحالية

نائب رئيس أول مدير ائتمان الشركات - الأردن - البنك العربي ش م ع

● تاريخ العضوية

٢٠١٥/١٠/١٣

● تاريخ الميلاد

١٩٧١/١٠/١٩

● المؤهلات العلمية

- ماجستير في الإدارة المالية/ الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (٢٠٠٥)-الأردن.
- بكالوريوس في المحاسبة - جامعة القاهرة (١٩٩٣).

● الشهادات المهنية

- Certified Lending Business Banker - CLBB (مقرض مصرفي معتمد) - ٢٠٠٤
- Certified Credit Risk Professional - CCRP (خبير مخاطر ائتمان معتمد) - ٢٠١٢

● الخبرات العملية

- ٣٠ عاماً من الخبرة المصرفية في الائتمان المصرفي لدى البنك العربي.
- مدير ائتمان الشركات / الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة النسر العربي للتأمين / الأردن.
- عضو الهيئة الاستشارية لكلية الملك طلال لتكنولوجيا الأعمال / جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا .
- عضو لجنة العقارات للبنك العربي بكافة فروعها.
- عضو لجنة إدارة منطقة الأردن.
- عضو لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات / الأردن.
- عضو لجنة متابعة الديون المتعثرة.
- عضو لجنة شؤون الخزينة والاستثمار والائتمان والدراسات.
- عضو اللجنة التوجيهية لتطوير وحدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة وتطوير الأنشطة التدريبية / معهد الدراسات المصرفية.
- محاضر ومدرّب في الائتمان المصرفي لدى البنك العربي والعديد من دور الخبرة.

نديم فؤاد غنطوس

عضو مجلس الإدارة
ممثل عن الشريك الاستراتيجي



الصفة

الوظيفة الحالية

تاريخ العضوية

تاريخ الميلاد

المؤهلات العلمية

الخبرات العملية

غير مستقل

- المدير العام - منطقة لبنان / البنك العربي ش.م.ع / بيروت - لبنان

- المدير العام - شركة العربي للتمويل (شركة قابضة) ش.م.ل

٢٥/١٠/٢٠١١

١٢/١٠/١٩٦٢

- بكالوريوس في إدارة الأعمال (علوم مالية وتسويق) من جامعة Laval في كيبك، كندا

- المدير العام - البنك العربي ش.م.ع - بيروت - لبنان، من أيلول ٢٠٠٩ وحتى تاريخه

- المدير العام - البنك العربي للأعمال ش.م.ل - بيروت - لبنان، من أيلول ٢٠٠٩ لغاية شباط ٢٠١٥

- المدير العام - شركة العربي للتمويل (شركة قابضة) ش.م.ل - من أيلول ٢٠٠٩ لغاية تاريخه

- المدير التنفيذي والمدير العام - بنك بيلوس سورية - دمشق من آب ٢٠٠٨ لغاية آب ٢٠٠٩

- المدير العام - بنك بيلوس أفريقيا - الخرطوم - السودان، من شباط ٢٠٠٤ لغاية تموز ٢٠٠٨

- رئيس دائرة قطاع تمويل الشركات التجارية - بنك الخليج - الكويت، من تشرين الثاني ٢٠٠١ لغاية كانون الثاني ٢٠٠٤

- رئيس قسم تمويل الشركات - المنطقة الوسطى - البنك السعودي الأمريكي (سي تي بنك) - الرياض، من تموز ١٩٩٩

لغاية تشرين الأول ٢٠٠١

- مدير حسابات قطاع تمويل الشركات - البنك السعودي الأمريكي (سي تي بنك) - الرياض، من تشرين

الأول ١٩٩٨ لغاية تموز ١٩٩٩

- مدير التسويق الدولي - دلباكو - بيروت - لبنان، من أيار ١٩٩٦ لغاية أيلول ١٩٩٨

- مدير حسابات قطاع تمويل الشركات - البنك السعودي التجاري المتحد - الرياض - المملكة العربية السعودية، من

نيسان ١٩٩٢ لغاية نيسان ١٩٩٦

- مسؤول في دائرة الائتمان - بنك عودة - نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية، من تشرين الأول ١٩٨٥ لغاية شباط ١٩٩٢

- عضو مجلس إدارة شركة التأمين Prime Health Co في السودان، من العام ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٨

- عضو مجلس إدارة مؤسس ومدير الخزينة لمستشفى السلام لأمرض القلب في الخرطوم - السودان،

من العام ٢٠٠٧ لغاية ٢٠٠٨

- عضو مجلس إدارة مؤسس ومدير الخزينة للمدرسة الفرنسية في الخرطوم - السودان، من العام ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٧

- عضو مجلس إدارة مؤسس ومدير الخزينة للمدرسة الفرنسية الدولية في الرياض - المملكة العربية السعودية، من

العام ٢٠٠٠ لغاية ٢٠٠١

- عضو مجلس إدارة شركة «أدير» للتأمين في سورية، من العام ٢٠٠٨ لغاية ٢٠٠٩

- رئيس مجلس إدارة ومؤسس «مؤسسة نهاد غنطوس لسرطان الثدي» في لبنان، من العام ٢٠١٠ لتاريخه

- عضو مجلس إدارة شركة لبنان المالية، من أيلول ٢٠٠٩ لغاية ٢٠٢٣

- عضو مجلس إدارة مصرف الإسكان، من أيلول ٢٠٠٩ لتاريخه

- عضو في لجنة المخاطر في مصرف الإسكان من ٢٠٠٩ لتاريخه

- عضو في لجنة التدقيق في مصرف الإسكان من ٢٠١٦ لتاريخه

- عضو مجلس إدارة شركة الأبنية التجارية ش.م.ل، من أيلول ٢٠٠٩ لتاريخه

- عضو مجلس إدارة البنك العربي - سورية، من تشرين الأول ٢٠١١ لتاريخه

- عضو مجلس إدارة شركة التأمين العربية من أيار ٢٠٢٤ لتاريخه

- عضو مجلس إدارة شركة التأمين العربية ش.م.ل، من حزيران ٢٠١٢ لغاية حزيران ٢٠١٨

- عضو في لجنة الاستثمار في شركة التأمين العربية من ٢٥/٦/٢٠١٣ لغاية ٦/٦/٢٠١٨

- عضو في لجنة المخاطر في شركة التأمين العربية من تموز ٢٠١٢ لغاية حزيران ٢٠١٩

- عضو مجلس إدارة شركة التأمين العربية - سورية ش.م.م في شباط ٢٠١٤ لغاية ١٦/٦/٢٠٢٠

- عضو في لجنة المخاطر لشركة التأمين العربية من أيار ٢٠٢٤ لتاريخه

- عضو في لجنة التدقيق في شركة التأمين العربي من أيار ٢٠٢٤ لتاريخه

- رئيس رابطة خريجي مدرسة لويس فيغان AACLW من تاريخ ٢٦/٣/٢٠١٤ لغاية شباط ٢٠٢٥

- عضو في مجلس إدارة مدرسة لويز فاكمن من تاريخ شباط ٢٠٢٣ لتاريخه

محمد عبد السلام هيكل

عضو مجلس الإدارة



● الصفة

غير مستقل

● الوظيفة الحالية

رئيس مجموعة هيكل

● تاريخ العضوية

٢٠١٤ / ٠٨ / ٢٠

● تاريخ الميلاد

١٩٥٤ / ٠٢ / ١٨

● المؤهلات العلمية

بكالوريوس هندسة مدنية / جامعة دمشق ١٩٧٨

● الخبرات العملية

- مؤسس - رئيس مجلس إدارة شركة الشام للنقل البحري - دمشق من ١٩٩٤ لغاية ٢٠١٤

- عضو مجلس إدارة في شركة كونتشيبي القابضة - هولندا لغاية عام ١٩٩٩

- رئيس مجموعة هيكل

- رئيس مجلس إدارة ترانستك القابضة - الإمارات العربية المتحدة

- عضو سابق مجلس إدارة إتحاد غرف التجارة السورية

- عضو سابق مجلس إدارة غرفة التجارة العربية الألمانية

- نائب رئيس مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية سابقاً

- عضو مجلس إدارة الإتحاد العربي للاتصالات والأنترنت

- عضو مؤسس البنك العربي - سورية حتى عام ٢٠١١

- نائب رئيس مجلس إدارة البنك العربي - سورية

- عضو مجلس إدارة البنك العربي و نائب رئيس اللجنة التنفيذية

- عضو مؤسس مجلس المستشارين لشركة RiverSimple البريطانية

الدكتور محمد عماد محمد عدنان معتوق

عضو مجلس الإدارة



الصفة

مستقل

الوظيفة الحالية

نائب رئيس مجلس الإدارة لمجموعة معتوق ويونيفارما للصناعة الدوائية

تاريخ العضوية

٢٠١٨/٠٥/٢٠

تاريخ الميلاد

١٩٦٥/٠٦/٠٤

المؤهلات العلمية

دبلوم صيدلة (جامعة كارول دافيل - رومانيا)

الخبرات العملية

- مدير معمل يونيفارما ومعمل معتوق فارما والمسؤول عن التصنيع في كافة الفعاليات منذ عام

١٩٩٢ - لغاية تاريخه

- عضو مجلس إدارة شركة الألوان المتحدة للطباعة

- شريك مؤسس في شركة مستودعات معتوق للأدوية

- نائب رئيس المجلس العلمي السوري للصناعات الدوائية

- نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصدرين السوريين سابقاً

- مؤسس وعضو مجلس إدارة رجال الأعمال السوري الألماني والكندي سابقاً

- رئيس مجلس إدارة لشركة بلاتينيوم القابضة

محمد فراس الكردي

عضو مجلس الإدارة



الصفة

مستقل

الوظيفة الحالية

- مالك ومدير مبيعات مستودع الهيثم للأدوية، الوكيل الحصري لشركة ابن الهيثم للصناعات الدوائية (التوزيع لمنطقة دمشق وضواحيها) من أيار ٢٠٠٥ .
- شريك في مصنع بيور فارما للصناعات الدوائية، من أغسطس / آب ٢٠١٧

تاريخ العضوية

٢٠٢٢/٠٦/١٢

تاريخ الميلاد

١٩٧٥/١٢/٠٩

المؤهلات العلمية

- شهادة البكالوريوس في علوم الصيدلة من جامعة بيروت العربية سنة ٢٠٠٠

الخبرات العملية

- مالك ومدير صيدلية - تشرين الأول - ٢٠٠٠ - نيسان ٢٠٠٥
- عضو في نقابة صيادلة دمشق - عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨
- أمين سر نقابة صيادلة دمشق - عام ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢



أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل منهم

توفي القائم بأعمال المدير العام المرحوم غسان خميس أبو النيل بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٢٤

تم تعيين السيد أحمد جمال زيدان كمدير عام للبنك بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٢٥

فتح الله شريف صدقه

القائم بأعمال المدير العام

- **المهام الأساسية**
 - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - تمثيل البنك في مختلف النشاطات التي تعتبر ملائمة لتعزيز صورة البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.
- **المؤهلات العلمية**
 - دبلوم دراسات مصرفية من معهد الدراسات المصرفية في عمان الأردن
 - بكالوريوس دراسات مصرفية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- **الخبرات العملية**
 - محاضر أكاديمي - الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية
 - مدير الدائرة التجارية كابتال بنك / عمان - الأردن
 - رئيس قسم الإعتمادات - بنك الإسكان للتجارة و التمويل / عمان - الأردن
 - قسم الإعتمادات - البنك التجاري الكويتي / الكويت

- **المهام الأساسية**
 - تحليل سياسات عمل البنك وعملياته.
 - متابعة تنفيذ وتطبيق المشاريع الخاصة بأعمال البنك.
 - متابعة تنفيذ وتطبيق الخطط قصيرة وطويلة الأجل.
- **المؤهلات العلمية**
 - حاصل على شهادة الماجستير في الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية
 - بكالوريوس محاسبة من جامعة دمشق
- **الخبرات العملية**
 - يملك ما يزيد عن ٢٠ سنة من الخبرة العلمية في مجال العمل المصرفي الاستثماري و الائتماني
 - خبرة في التخطيط الاستراتيجي على مستوى البنك و إعداد الدراسات و الأبحاث و إعداد الموازنات التقديرية .



معكم لمستقبل أفضل

هادي طه الحاج

مساعد المدير العام لقطاع الشركات

حاصل على درجة ماجستير في العلوم المالية من المعهد العالي لإدارة الأعمال وعلى شهادة محلل مالي معتمد مستوى ثالث (CFA)، تعيين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠١٣

فراس زكريا صايمة

مساعد المدير العام للعمليات المركزية

حاصل على درجة الدبلوم من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الإدارة المالية، تعيين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠٠٦

أحمد فتحي عيسى

مساعد المدير العام لشؤون الرقابة

حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دمشق، تعيين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠١٧

ساهر فايز صناع

مدير دائرة التجزئة وخدمات الأفراد

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة والاقتصاد من جامعة الأردن، تعيين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠٠٦

مهند محمد خلف

مدير دائرة إدارة المخاطر

حاصل على ماجستير في المصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تعيين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠١٠

محمد علاء عدنان سعيد

مدير دائرة الموارد البشرية

حاصل على ماجستير إدارة أعمال من المعهد العالي لإدارة الأعمال، تعيين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠١٠

ربا رشيد نوباني

مدير دائرة التدقيق الداخلي

حاصلة على درجة البكالوريوس في المصارف والتأمين من كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، تعيينت لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠٠٩

محمد سمير صالح

مدير دائرة مراقبة الإلتزام

حاصل على درجة البكالوريوس في المصارف والتأمين من كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، تعيين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠٠٩

شام عبد المحسن الشركس

أمين سر مجلس الإدارة

حاصلة على درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة دمشق، تعيينت لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠٠٨

خلدون سويد السويد

مدير دائرة أنظمة المعلومات

حاصل على شهادة الهندسة المعلوماتية من جامعة دمشق، تعيين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠٠٦

داني شاكبازوف

مدير الدائرة القانونية

حاصل على درجة الحقوق في جامعة دمشق، ماجستير حقوق في جامعة لندن، تعيين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠٢٢

خليل نبيل فضول

مدير دائرة الخزينة

حاصل على دبلوم الدراسات العليا في المحاسبة، تعيين لدى البنك العربي - سورية منذ عام ٢٠٠٨

أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم

الاسم	عدد الأسهم كما هي في ٢٠٢٣/١٢/٣١	النسبة	عدد الأسهم كما هي في ٢٠٢٤/١٢/٣١	النسبة
البنك العربي ش.م.ع	٢٥,٨٩٩,٣٨٥	%٥١,٢٨٦	٢٥,٨٩٩,٣٨٥	%٥١,٢٨٦
عالية طلال زين	٢,٥٢٥,٠٠٠	%٥	٢,٥٢٥,٠٠٠	%٥
محمد كامل صباغ شرياتي	٢,٥٢٥,٠٠٠	%٥	٢,٥٢٥,٠٠٠	%٥

وصف مختصر لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية

لا يوجد

درجة الاعتماد على الموردين

قام البنك باعتماد مجموعة من الموردين خال العام ٢٠٢٤ وفق الأسس و التعليمات المعتمدة لدى البنك و فيما يلي أسماء الموردين الذين تجاوزت نسبتهم ١٠٪ من مجموع المشتريات:

اسم الشركة	المبلغ (ليرة سورية)	نسبته من الإجمالي
انجيد للمقاولات	٣,١٦٧,٠٥٤,٣٥٠	%١٢,٣٦
IGT	٣,٩٠٥,٢٠٠,٠٠٠	%١٥,٢٤
أنظمة الطاقة الكلية	٢,٢٤٤,٤٨٤,٠٠٠	%٨,٧٦

بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة

انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية تم التبرع لجمعية دار عودة - قريش للأيتام وجمعية المبرة النسائية بمبلغ إجمالي للتبرعات المذكورة ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س.

أسماء الفروع وتوزيعها الجغرافي وعناوينها

دمشق

الإدارة العامة

أبورمانة - المهدي بن بركة
مقابل ثانوية دمشق العربية

هاتف:

. ١١٩٤٢١

. ١١٣٣٤٨١٢٤

فاكس:

. ١١٣٣٤٩٨٤٤

أوتستراد المزة

هاتف:

. ١١٦١٢٧٢٤٥

. ١١٦١٢٧٢٤٦

. ١١٦١٢٧٢٤٧

فاكس:

. ١١٦١٢٧٢٤٨

الفرع الرئيسي

أبورمانة - المهدي بن بركة
مقابل ثانوية دمشق العربية

هاتف:

. ١١٣٣٤٨١٢٦

. ١١٣٣٤٨١٢٧

. ١١٣٣٤٨١٢٨

فاكس:

. ١١٣٣٤٩٨٤٤

القصاع

ساحة برج الروس

هاتف:

. ١١٥٤٢٩٥٨٣

. ١١٥٤٢٩٥٨٤

. ١١٥٤٢٩٥٨٥

فاكس:

. ١١٥٤٢٩٥٨٦

ريف دمشق

جرمانا

حي البلدية - شارع القصور
دخلة مشفى البراعم

هاتف:

. ١١٥٦٣٥٦٩٠

. ١١٥٦٣٥٦٩١

. ١١٥٦٣٥٦٩٢

فاكس:

. ١١٥٦٣٥٦٩٤

مدينة عدرا

الصناعية

هاتف:

. ١١٥٨٥١٦٩٠

فاكس:

. ١١٥٨٥١٦٩٦

اللاذقية

شارع بغداد

بناء نقابة المهندسين

هاتف:	فاكس:
٠٤١٩٤٢١	٠٤١٢٥٧٤٥٦٢
٠٤١٢٥٧٤٣٩٨	
٠٤١٢٥٧٤٣٨٩	

جبلة

الجبيبات - بعد المجمع الحكومي مقابل المصرف العقاري

هاتف:	فاكس:
٠٤١٨٨٢٠٩٤٣	٠٤١٨٨٢٠٩٤٧
٠٤١٨٨٢٠٩٤٤	

حمص

شارع أبي العلاء المعري

مقابل سينما حمص

هاتف:	فاكس:
٠٣١٩٤٢١	٠٣١٢٤٥٤٤٦٤
٠٣١٢٤٥٤٤٦٠	
٠٣١٢٤٥٤٤٦١	

حلب

شارع الملك فيصل

هاتف:	فاكس:
٠٢١٢٢١٨٠٦٣	٠٢١٢٢١٨٠٦٧
٠٢١٢٢١٨٠٦٤	

حماة

شارع العلمين - بناء بزنز

سنرت - جانب معرض الوتار

هاتف:	فاكس:
٠٣٣٩٤٢١	٠٣٣٢١٩٨٣٤
٠٣٣٢١٩٨٣٠	
٠٣٣٢١٩٨٣١	

طرطوس

شارع الثورة - المشبكة

هاتف:	فاكس:
٠٤٣٣٢١٥٠٤	٠٤٣٦٣٢١٥٠٨
٠٤٣٣٢١٥٠٥	

السويداء

السويداء الشرقية - الشيخ عثمان

شارع ١٦ تشرين - جانب سيرياتيل

هاتف:	فاكس:
٠١٦٩٤٢١	٠١٢٢٧٨٩٤
٠١٦٢٢٧٨٩٠	
٠١٦٢٢٧٨٩١	

تقع مسؤولية إدارة المصرف بشكل رئيسي على أعضاء مجلس الإدارة كل على حدة وعلى أعضاء مجلس الإدارة متضامنين ، حيث يتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات المصرف وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة ، والتأكد من أن إدارة المصرف تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للمصرف.

إن تشكيل اللجان أو تفويض الإدارة التنفيذية أو أي جهة أخرى (outsourcing) للقيام ببعض أعمال المجلس لا يعفيه من هذه المسؤولية، وتحدد هذه المسؤولية ويتم التعامل معها وفق أحكام قانون الشركات وتعديلاته والترشيعات النافذة الأخرى .

يقوم المجلس بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه المصرف وتمثيله جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم القيام بما يحقق مصلحة المصرف ومصلحة المودعين ومصلحة أصحاب المصالح الآخرين وليس مصلحة مجموعة محددة فقط .

تقع على مجلس الإدارة مسؤولية حماية المصرف من الأعمال غير القانونية أو غير الملائمة، للمساهمين المسيطرين و / أو المساهمين الرئيسيين وذات التأثيرات السلبية على مصلحة المصرف و / أو المساهمين الآخرين .

فهم دورهم الإشرافي والتزام واجب الحرص والإخلاص تجاه المصرف وتجاه مساهميه وأصحاب المصالح الآخرين وتجاه المجتمع بشكل عام. تكريس الإهتمام والوقت الكافي للقيام بواجباتهم وتحمل مسؤولياتهم بصورة فعالة.

المساهمة بصورة فعالة في القيام بوظائف المجلس وأن تكون لديهم القدرة على تقديم خبرات خاصة للمجلس. يتمتع مجلس الإدارة بأوسع الصلاحيات لإدارة المصرف وتنفيذ مقررات الهيئة العامة و القيام بجميع الأعمال التي يستوجبها سر العمل وتحقيق غاية الشركة وله على سبيل التعداد لا الحصر أن:

يعين المدير العام ومساعديه و نائب أو نوابه و مساعديه وفق المادة /١٩/ أدناه وأميناً للسر وفق المادة /١٩/ أدناه.

ينشئ فروعاً للمصرف حيثما يرى ذلك لازماً في الداخل والخارج بترخيص من مصرف سورية المركزي.

يحدد سياسة المصرف في جميع حقول استثماراتها ويتابع ويراقب تنفيذ هذه السياسة وفق الأسس التي يحددها.

يعد المقترحات التي تعرض على الهيئة العامة ويحدد جدول أعمالها وينفذ قراراتها.

يدعو الهيئات العامة العادية وغير العادية عند الحاجة.

يضع نظام العاملين وفق أحكام قانون العمل النافذة رقم ١٧ لعام، ٢٠١٠ من تعديلات و جميع الشؤون المتعلقة بهم.

يضع سائر الأنظمة المتعلقة بعمل المصرف وفروعه وتعرض على مجلس النقد والتسليف للمصادقة عليها.

يقدم لمصرف سورية المركزي (مفوضية الحكومة لدى المصارف) تقريرين موجزين نصف سنويين عن نشاط المصرف ونتائج أعماله الأول قبل الخامس عشر من شهر تموز من العام نفسه والتقرير الثاني قبل الخامس عشر من كانون الثاني من العام التالي عن النصف الثاني وذلك إضافة إلى البيانات والكشوف المشار إليها في المادتين (١٠٥) و (١٠٦) من القانون (٢٣) لسنة ٢٠٠٢ .

يعد وينشر خلال الثلاثة أشهر الأولى من كل سنة مالية الميزانية العامة وقوائم الجرد وحساب الأرباح والخسائر وسائر التقارير التي توضح وضع المصرف وتطوره وذلك بعد المصادقة عليها من قبل المدقق الخارجي لمراقبة الحسابات المعين من قبل الهيئة العامة للبنك.

يشكل الإحتياطي الإجباري والإختياري وفق الشروط المنصوص عليها في قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ والإحتياطي الخاص المنصوص عليه في المادة (٩٧) من القانون رقم (٢٣) لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته ويقترح على الهيئة العامة مبالغ الأرباح التي توزع على المساهمين كل بنسبة عدد أسهمه و ما يمكن حسمه منها لنقله للسنة التالية أو لاستهلاكات إضافية أو لاحتياطات إضافية.

يأذن بتملك الشركة الحقوق والأموال غير المنقولة استيفاء لديونها الموقوفة أو المشكوك في تحصيلها، على أن تتخلى عنها في غضون سنتين، ما لم تكن لازمة لممارسة نشاط الشركة فتحتفظ بها بعد موافقة مصرف سورية المركزي على ذلك.

لمجلس الإدارة أن يفوض بعض صلاحياته لرئيسه أو لنائب الرئيس أو للمدير العام أو للرئيس التنفيذي وذلك وفق الشروط التي يحددها هذا التفويض، دون الإخلال بالفصل الصحيح الواضح والمحدد للمهام والصلاحيات والمسؤوليات بين الوظائف الإشرافية والوظائف التنفيذية حسب أحكام دليل الحوكمة، بحيث يكون هذا التفويض مؤقتاً وموثقاً ومشهراً حسب الأصول.

يمارس مجلس الإدارة مسؤولياته بالنسبة لجميع أعمال البنك ونشاطاته وفقاً لقواعد الحوكمة.

يعتمد مجلس الإدارة قواعد الحوكمة بعد الموافقة عليها من مجلس النقد والتسليف.

تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة المهنية والخبرة المصرفية، للمجلس الحق بعزل واستبدال المدير العام عندما تقتضي الحاجة.

الحصول على موافقة المجلس بناءً على توصية المدير العام، عند تعيين بعض/ أو أياً من وظائف الإدارة التنفيذية والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لديهم.

على المجلس بناءً على توصية من لجنة التدقيق:

تعيين مدير تدقيق داخلي بعد التأكد من توفر الخبرات المطلوبة.

ترشيح مدقق خارجي مستقل من ذوي الإختصاصات والكفاءة العالية والتعاقد معه وتحديد أتعابه بعد موافقة الجمعية العمومية للمساهمين، على أن يتم ذلك وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٢٣٢/م.ن/ ب ٤ تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٨ وتعديلاته، ووفق القرار رقم ٣٩٤٤/ تاريخ ٢٠٠٦/٠٨/٢٨ الخاص بنظام اعتماد مفتشي الحسابات والصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

المصادقة على سياسة الإحلال للمديرين التنفيذيين تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

تزويد الهيئة بكتاب خطي يبين ما يملكه هو وأقربائه حتى الدرجة الرابعة في أسهم المصرف.

الحماية الحكومية أو الامتيازات

لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد أية براءات اختراعات أو حقوق امتياز حصلت الشركة عليها.

التغيير في الأنظمة والقوانين المؤثرة في العمل المصرفي

تتضمن الأنظمة والقوانين المؤثرة في العمل المصرفي ما يلي:

- أنظمة الرقابة المصرفية.
- الحوكمة.
- المعايير المحاسبية.
- الأنظمة والقوانين الضريبية.
- جودة الموجودات.

أنظمة الرقابة الداخلية

استمر البنك في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية من خلال تفعيل إطار عمل الدوائر الرقابية في البنك.

الحوكمة

يقوم مجلس الإدارة سنوياً بمراجعة دليل الحوكمة.

المعايير المحاسبية

قام البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ للمرة الأولى اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩ وبأثر رجعي.

الأنظمة والقوانين الضريبية

لم يطرأ أي تغيير في هذا المجال.

جودة الموجودات

قام البنك بالالتزام بالتعليمات والقوانين الصادرة بهذا الخصوص وخاصة القرار رقم ٤/م.ن عام ٢٠١٩ والتعاميم والقرارات اللاحقة ذات الصلة والخاصة بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مجلس الإدارة:

يراعى في تشكيل المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة وأن يكون الأعضاء على معرفة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة ويتم انتخاب مجلس الإدارة بناء على المعايير و الشروط الواجب توافرها في أعضاء المجلس المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة.

استقالات الأعضاء خلال العام ٢٠٢٤:

لا يوجد استقالات خلال العام ٢٠٢٤.

اللجان المنبثقة عن المجلس

٢,٢,١ أحكام عامة

١. يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان منبثقة عنه وتفويضها بالصلاحيات لمدة محددة للقيام بالمهام الموكلة إليها ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.
٢. تتحمل اللجان المسؤولية عن أعمالها أمام مجلس الإدارة، وذلك لا يعفي مجلس الإدارة من مسؤوليته عن أعمال هذه اللجان.
٣. يشكل مجلس الإدارة لجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر على الأقل وأي لجنة أخرى يراها ضرورية لعمل المصرف.
٤. يتم تدوين وتصنيف محاضر اجتماعات اللجان.

٢,٢,٢ لجنة التدقيق:

أ- أهداف اللجنة:

مراجعة التقارير المالية ونظم الضبط والرقابة، ونطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي، ومراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

ب- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

١. يجب أن تتكون لجنة التدقيق من أعضاء غير تنفيذيين، على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة أعضاء، وعلى أن لا تضم رئيس مجلس الإدارة.
٢. يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين.
٣. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
٤. يجب أن تحوي اللجنة عضواً على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية و/ أو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمالية، ولجنة الحق بالإستعانة بخبرات خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك.
٥. تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

ت- صلاحيات ومهام اللجنة:

١. سلطة الحصول على أي معلومات في سبيل ممارسة عملها، وللجنة أيضاً دعوة أي من الأشخاص ذوي الخبرة أو الاختصاص لحضور الاجتماعات للإستئناس برأيه، ودعوة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية لحضور اجتماعاتها ويدعى مدير التدقيق الداخلي لحضور اجتماعات اللجنة.
٢. مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، ومتابعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
٣. تقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية، وتشتمل مسؤولية اللجنة، من بين أمور أخرى، على مايلي:
أ- تقييم فعالية وكفاية وظيفة التدقيق الداخلي والتأكد من الإلتزام بالتعليمات النافذة الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.
ب- تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج التدقيق الداخلي.
ت- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والتأكد من أنه قد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
ث- مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي.

ج- التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.

ح- يكون للجنة سلطة الإتصال المباشر مع المدقق الخارجي، والإجتماع معه بدون حضور الإدارة مرة على الأقل سنوياً، وتشمل مسؤولية اللجنة في هذا المجال، من بين أمور أخرى على:

* التوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل المدقق الخارجي وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.

** تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي.

*** مراجعة خطاب التعيين وقبوله.

٤. إقرار إمكانية تقديم المدقق الخارجي لخدمات أخرى غير التدقيق الدوري، وضمان عدم تأثر ذلك على الرأي المستقل للمدقق الخارجي.

٥. مراجعة نتائج تقارير التدقيق الخارجي وتقارير السلطات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

٦. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

٧. مراجعة مدى الإلتزام بالقوانين والأنظمة ومدى التقيد بسياسات المصرف ونظامه الداخلي.

٨. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي مرة على الأقل خلال العام ومرتين على الأقل مع المدقق الداخلي، كما يحق للمدقق الداخلي والخارجي طلب الإجتماع مع اللجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك.

ث- مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع إنتهاء مدة مجلس الإدارة.

ج- قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بإجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها.

٢,٢,٣ لجنة إدارة المخاطر

أ- أهداف اللجنة:

وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله لتحمل المخاطر، ومراجعة أداء الإدارة العليا في إدارة مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة والتشغيل وعدم الإلتزام والسمعة وغيرها.

ب- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

١. تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، على أن لا يزيد عدد الأعضاء التنفيذيين عن عضو واحد.

٢. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

٣. تعقد اللجنة أربع اجتماعات (مرة كل ثلاثة أشهر) على الأقل في السنة، بحضور اثنين من أعضائها على الأقل على أن يكون منهما رئيس اللجنة (أو من يكلفه رئيس اللجنة بالنيابة عنه)، ويتم توثيق اجتماعاتها بموجب محاضر أصولية، وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

ت- صلاحيات ومهام اللجنة:

١. مراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والتأكد من تنفيذ هذه الإستراتيجيات والسياسات.

٢. ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.

٣. مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووضع توصيات بشأنه قبل اعتماده من قبل مجلس الإدارة.

٤. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وحجمها، وأنشطة إدارة المخاطر.

٥. رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة وتقديم إحصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها المصرف والتغيرات والتطورات التي تطرأ على إدارة المخاطر.

٦. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقوف المخاطر والحالات الإستثنائية التي تطرأ عليها.

٧. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل، والمتعلقة بمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.

٨. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

ث- مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع إنتهاء مدة مجلس الإدارة.

ج- قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بإجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها .

٢,٢,٤ لجنة الحوكمة

أ- أهداف اللجنة:

وضع إطار ودليل الحوكمة ومراقبة تنفيذه وتعديله عند الضرورة.

ب- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

١. تتكون اللجنة من أربعة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل برئاسة رئيس المجلس وعضوية ثلاثة من الأعضاء، ويشترط أن تضم اللجنة أحد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين.
٢. تنعقد اللجنة بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة أو من يفوضه حاضراً.
٣. يتولى أمين سر مجلس الإدارة مهام مقرر أعمال اللجنة.
٤. تعقد اللجنة اجتماعاً نصف سنوي على الأقل إلا إذا ارتأى رئيس المجلس الحاجة للدعوة لإجتماعات أخرى.
٥. يدعو رئيس اللجنة أعضاء اللجنة للإجتماع ويحدد مكان وزمان إنعقاد اللجنة كما يحق للجنة دعوة أي من أعضاء المجلس الآخرين لحضور الإجتماع أو أي من كبار موظفي البنك للإستماع إلى وجهة نظرهم في موضوع محدد.
٦. يرسل جدول أعمال إجتماع اللجنة إلى الأعضاء قبل أسبوع من الوقت المحدد للإجتماع.

ت- صلاحيات ومهام اللجنة:

١. المراجعة الدورية للقرارات والتعليمات التي تصدر من وقت لآخر عن الجهات الرقابية بخصوص قواعد وممارسات الحوكمة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة في شأن التغييرات التي تراها ضرورية من أجل تطوير وتطبيق معايير وممارسات جديدة.
٢. الإشراف الكامل على عملية إعداد وإعتماد دليل الحوكمة الخاص بالبنك وتحديثه عند الضرورة.
٣. مراقبة تنفيذ ممارسات وقواعد ومبادئ الحوكمة في البنك ومدى التقيد بالقرارات والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.
٤. الفحص والقياس الدوري لأدوات الحوكمة في البنك وتطويرها.
٥. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الإلتزام بالدليل.
٦. تزويد مجلس الإدارة، سنوياً على الأقل، بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة.
٧. رفع درجة الوعي لدى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين في البنك حول قواعد ومبادئ الحوكمة وأهمية تطبيقها.

ث- مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع إنتهاء مدة مجلس الإدارة.

ج- قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بإجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها .

أ- أهداف اللجنة:

مراقبة وضمان شفافية تعيين وتجديد وإستبدال أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل وتقييم أداء المديرين التنفيذيين، وكذلك ضمان شفافية سياسات و رواتب ومكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وضمان إنسجام هذه السياسات مع أهداف المصرف.

ب- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

١. يجب أن تتكون لجنة الترشيحات من أعضاء غير تنفيذيين، على أن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة.
٢. تكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين.
٣. يكون رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
٤. لتجنب تعارض المصالح، يجب أن لا يشارك عضو اللجنة في القرارات المتعلقة به.
٥. تعقد اللجنة أربعة اجتماعات سنوية وتدون محاضر هذا الاجتماع بشكل أصولي، إلا إذا ارتأى رئيس اللجنة الحاجة للدعوة لإجتماعات أخرى.

ت- صلاحيات ومهام اللجنة:

١. وضع معايير و شروط (الحد الأدنى) للخبرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ولشغل منصب الرئيس التنفيذي، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال المجلس، ويصادق على المعايير والشروط الموضوعية.
٢. التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح - لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي - وإلغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والقرارات النافذة، أخذاً بعين الاعتبار عدد مرات الحضور ونوعية وفعالية ومشاركة الأعضاء في المجلس، على اللجنة القيام بهذه المهمة قبل تقديم طلب للحصول على موافقة مصرف سورية المركزي أو مجلس النقد والتسليف (حسب الحالة).
٣. التوصية للمجلس بعدد وتشكيل وصلاحيات اللجان المنبثقة عن المجلس وكيفية الرقابة عليها.
٤. وضع تعريف للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين و الأعضاء المستقلين والتأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين، والتأكد من تناسب تشكيلة المجلس مع حجم المصرف وتعقيد عملياته.
٥. تبني معايير موضوعية لتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاء المجلس وكل لجنة من لجانها وتقييم أداء المديرين التنفيذيين ويؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم أداء المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات المشابهة ومراعاة الإلتزام بالمتطلبات الرقابية ومصادقة مجلس الإدارة على معايير التقييم.
٦. التأكد من حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب والتأهيل المستمر، من خلال برامج تصمم لهذا الغرض، لمواكبة التطورات الحديثة في صناعة الخدمات المالية، وتتولى اللجنة توفير معلومات حول بعض القضايا الهامة في المصرف لأعضاء مجلس الإدارة عند الطلب.
٧. وضع شروط ومعايير تعيين المديرين التنفيذيين وتقييم أدائهم وخطة الإحلال.
٨. التوصية لمجلس الإدارة بإلغاء تعيين (عزل) أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.
٩. إجراء المراجعة السنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والمدير العام لضمان الإلتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
١٠. ضمان وجود سياسات واضحة للمكافآت والتعويضات والرواتب وأي منافع أخرى لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين تتناسب مع خبراتهم ومؤهلاتهم يصادق عليها من قبل مجلس الإدارة وأن يكون هناك توازن عند وضع المكافآت والتعويضات والرواتب بحيث تكون محفزة لاستقطاب لأشخاص مؤهلين وغير مبالغ فيها ويجب أن يكون سلم الرواتب والمكافآت ضمن النطاق الذي تحدده سياسة المصرف وغير مرتبط بالأداء في الأجل القصير بهدف تجنب تشجيع المخاطرة فوق الحدود المقبولة وتراجع سنوياً من قبل اللجنة.
١١. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم للعاملين وسياسة التدريب والتأهيل المستمر بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والإحتفاظ بهم.
١٢. تزويد مجلس الإدارة سنوياً على الأقل، بالتقارير والتوصيات بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة.

ث- مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع إنتهاء مدة مجلس الإدارة.

ج- قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بإجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها .

أ- أهداف اللجنة:

النظر في طلبات التسهيلات (الشركات / البنوك والمؤسسات المالية) الإستثمار التي تزيد عن صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.

ب- تشكيل اللجنة ودورية اجتماعاتها:

١. تتألف اللجنة من ٣ أعضاء على الأقل غير تنفيذيين يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة بحيث يكون عامل الخبرة المصرفية المتميزة معياراً لعضوية اللجنة.
٢. لا يجوز لأعضاء اللجنة الإنضمام إلى عضوية لجنة التدقيق.
٣. تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة إلى ذلك على أن لا يقل عدد الاجتماعات عن ستة اجتماعات سنوياً، يتم اعتماد أسلوب الاجتماع ما بين رئيس اللجنة والأعضاء للمداولة.

ت- صلاحيات ومهام اللجنة:

١. ضمان جودة عملية منح الإئتمان والتأكد من وجود نظام سليم وفعال للضبط الداخلي بالإضافة إلى التأكد من توفر كافة عناصر الملف الإئتماني وتوافق العملية ككل مع القوانين والأنظمة النافذة.
٢. تخضع الموافقات إلى بذل الجهد المطلوب في تقييم المخاطر الإئتمانية والتأكد من تغطية هذه المخاطر من خلال هيكل التسهيلات المناسبة واستيفاء الضمانات والشروط المناسبة.
٣. تكون التسهيلات ذات درجة المخاطر الأدنى هي تلك التسهيلات التي تمنح للمقترض والمضمونة بالكامل بتأمينات نقدية محجوزة أصولياً لصالح البنك ويلمها في درجة المخاطرة تلك التي تمنح للمقترض والمضمونة بالكامل بكفالات مصرفية من بنوك مقبولة.
٤. عند المنح يؤخذ بالاعتبار إجمالي التسهيلات الممنوحة لعميل أو مجموعة من العملاء ذات الصلة (حسب تعليمات التركزات الإئتمانية الصادرة عن مصرف سورية المركزي) حيث يكون ذو العلاقة على صلة مالية بعضهم ببعض بحيث أن الملاءة المالية لأي منهم قد تؤثر على الملاءة المالية للآخرين.
٥. تخضع الصلاحيات لتوفر سقوف للقطاعات الإقتصادية.
٦. كقاعدة عامة، يجب أن يتم إعداد التوصيات الإئتمانية وفقاً لمتطلبات ومحددات سياسات التسهيلات الإئتمانية للبنك.
٧. يمنع إصدار أي كفالات لضمان تسهيلات مصرفية ممنوحة من بنوك أخرى.
٨. تنطبق الصلاحيات على التسهيلات التي تمنح لعملاء يتمتعون بمراكز مالية قوية والقدرة على توليد تدفقات نقدية كافية وبحيث يمنع منح تسهيلات للأفراد لغايات غير واضحة وبدون توفر نشاط تجاري ومصادر سداد غير واضحة من النشاط الممول تبرر منح التسهيلات وبالإعتماد فقط على ملاءتهم المالية.
٩. يخضع استخدام حدود الصلاحيات إلى الإلتزام بالتشريعات المحلية (حد الإقراض القانوني، معيار كفاية رأس المال، حدود التركزات الإئتمانية.....).
١٠. يقرر مجلس الإدارة صلاحية الإعفاء من الدين لكل لجنة من لجان التسهيلات (اللجنة المنبثقة من المجلس أو لجان التسهيلات المنبثقة من الإدارة التنفيذية) على حدة مع وضع المحددات الخاصة بذلك من خلال وثيقة خاصة يصادق عليها مجلس الإدارة وتعتبر هذه الوثيقة جزءاً لا يتجزأ من صلاحيات ومهام اللجنة.

ث- مدة اللجنة:

تنتهي فترة عمل اللجنة مع انتهاء مدة مجلس الإدارة.

ج- قرارات اللجنة:

في حال تعذر الوصول إلى قرار بإجماع الأعضاء، تؤخذ القرارات بأغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو من ينوب عنه من ضمنها .

تقييم أداء المجلس / الأعضاء وحضور الاجتماعات خلال العام ٢٠٢٤

يتم تقييم أداء المجلس واللجان سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب نموذج تقييم معتمد.

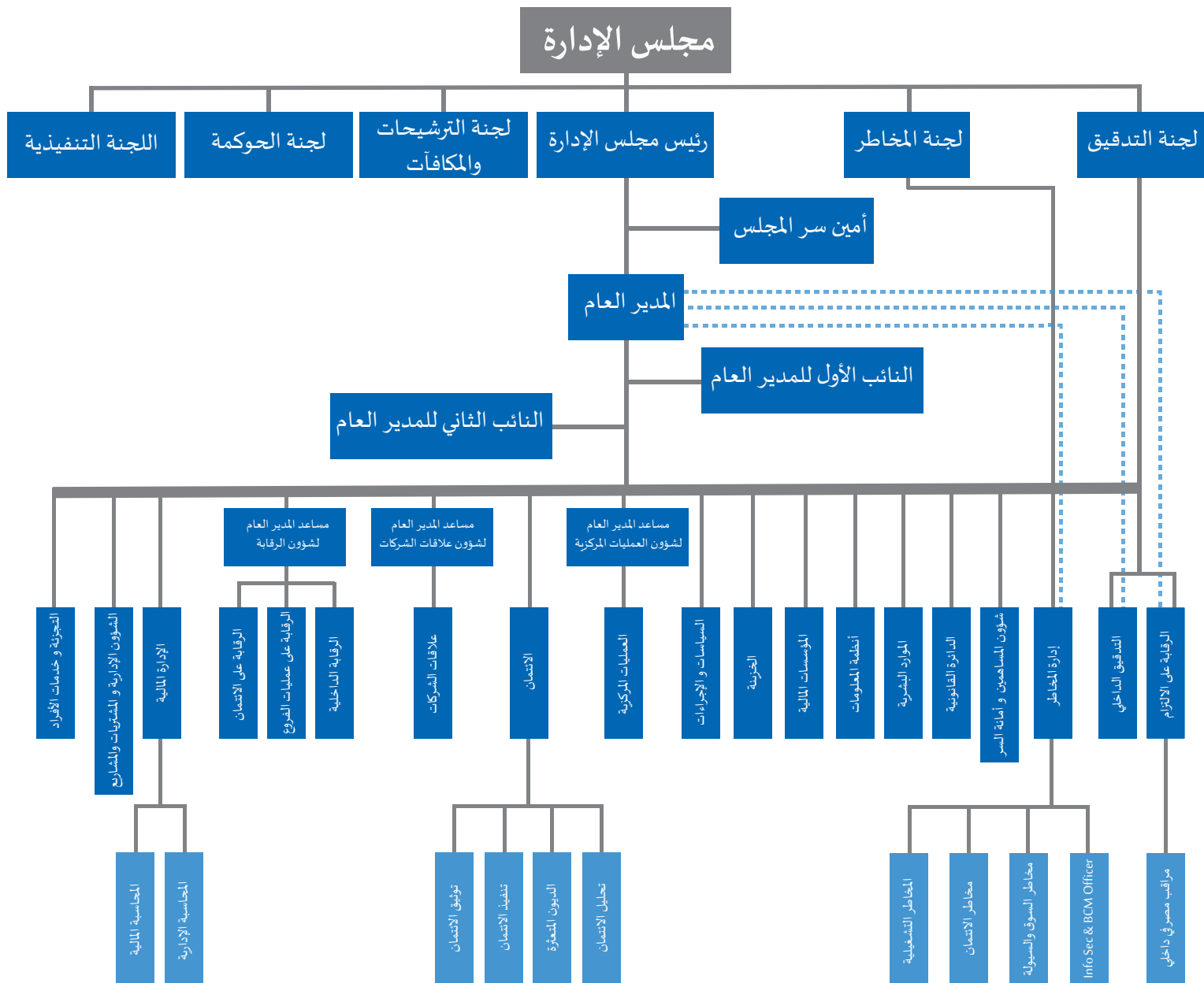
حضور اجتماعات مجلس الإدارة عن العام ٢٠٢٤ :

الأعضاء	المنصب	صفة العضوية	عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو خلال ٢٠٢٤
الدكتور خالد واصف الوزني	رئيس مجلس الإدارة	غير مستقل	٧ اجتماعات
السيد حازم صلاح دانيال	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير مستقل	٧ اجتماعات
السيد علاء الدين الخطيب التميمي	عضو مجلس الإدارة	غير مستقل	٧ اجتماعات
السيد طارق زياد الزعيم	عضو مجلس الإدارة	مستقل	٧ اجتماعات
الدكتور محمد عماد معتوق	عضو مجلس الإدارة	مستقل	٦ اجتماعات
السيد نديم فؤاد غنطوس	عضو مجلس الإدارة	غير مستقل	٧ اجتماعات
السيد محمد عبد الفتاح الغنمة	عضو مجلس الإدارة	غير مستقل	٧ اجتماعات
السيد محمد عبد السلام هيكل	عضو مجلس الإدارة	غير مستقل	٧ اجتماعات
السيد محمد فراس الكردي	عضو مجلس الإدارة	مستقل	٧ اجتماعات

تشكيلة لجان مجلس إدارة البنك العربي – سورية

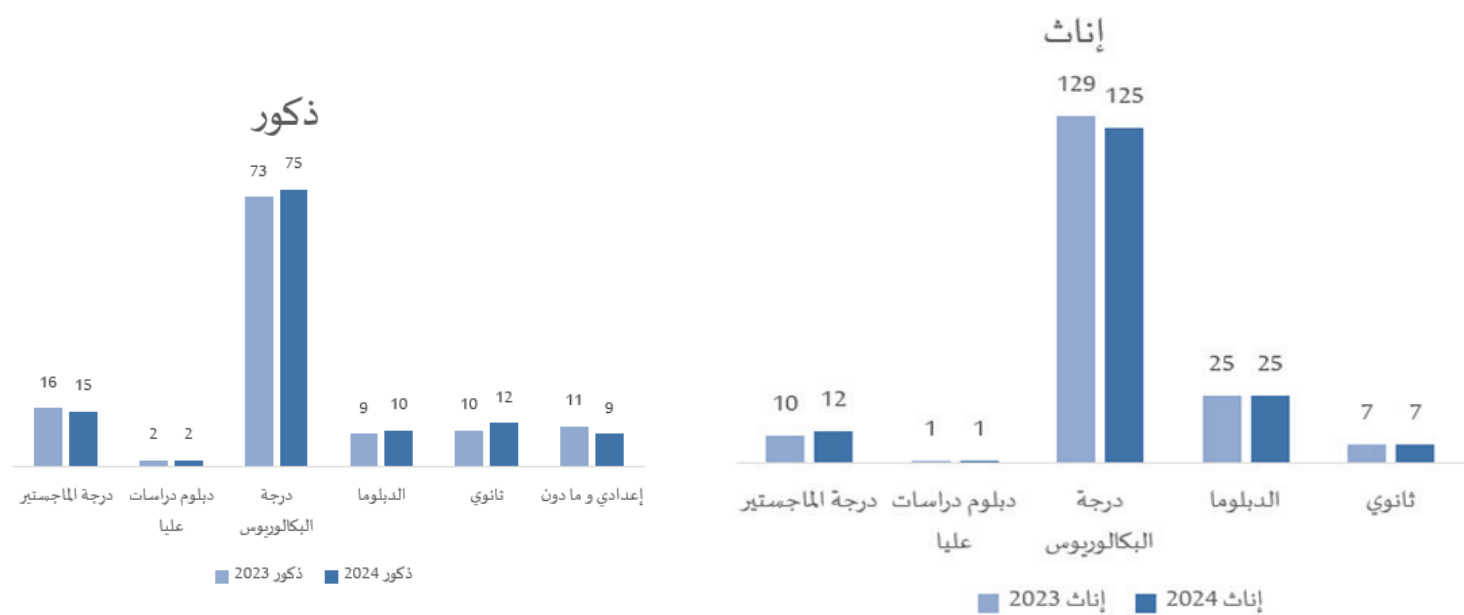
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

الأعضاء	عضوية اللجان	حضور اجتماعات اللجان
الدكتور خالد واصف الوزني	اللجنة التنفيذية لجنة الحوكمة لجنة إدارة المخاطر لجنة الترشيحات والمكافآت	كافة الاجتماعات
السيد حازم صلاح دانيال	اللجنة التنفيذية لجنة الحوكمة	كافة الاجتماعات
السيد علاء الدين الخطيب التميمي	اللجنة التنفيذية لجنة إدارة المخاطر	كافة الاجتماعات
السيد طارق زياد الزعيم	لجنة الحوكمة لجنة الترشيحات والمكافآت لجنة التدقيق	كافة الاجتماعات
الدكتور محمد عماد معتوق	لجنة إدارة المخاطر لجنة التدقيق	٣ من أصل ٤ اجتماعات ٣ من أصل ٤ اجتماعات
السيد نديم فؤاد غنطوس	اللجنة التنفيذية لجنة الحوكمة	كافة الاجتماعات
السيد محمد عبد الفتاح الغنمة	لجنة التدقيق	كافة الاجتماعات
السيد محمد عبد السلام هيكل	اللجنة التنفيذية لجنة الحوكمة لجنة إدارة المخاطر	كافة الاجتماعات
السيد محمد فراس الكردي	لجنة الترشيحات والمكافآت	كافة الاجتماعات



يرى البنك العربي- سورية أن توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة المتميزة واستخدامه أجدى وسائل الاختيار والانتقاء سيؤدي حتماً إلى زيادة قاعدة الموارد البشرية وسيؤدي إلى تحقيق إستراتيجية العمل ونجاحها ،

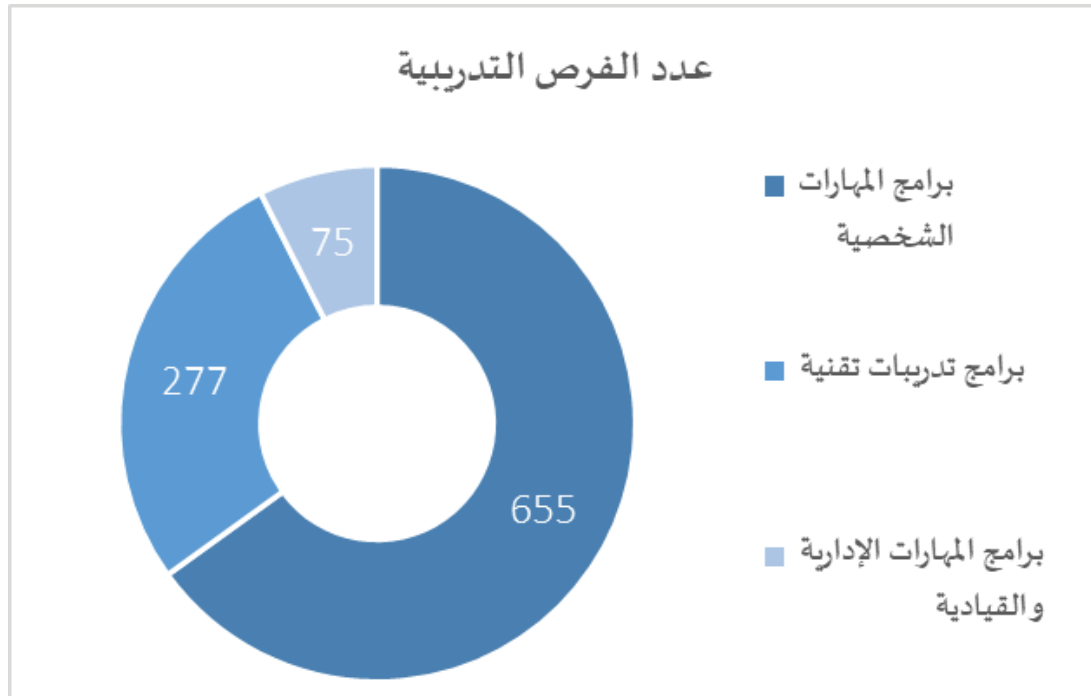
والجدول أدناه يبين أعداد الموظفين حسب الجنس والمؤهل العلمي خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ :



أهم الدورات التدريبية التي تم تنفيذها خلال العام ٢٠٢٤

يخطط البنك لتوجيه موارده البشرية بما تحمله من كفاءات إلى الوظائف التي يستطيعون أن يبرزوا فيها مهاراتهم وذلك من أجل توظيفها لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة وكذلك من أجل أن يحققوا طموحاتهم المهنية ، في نفس الوقت فإن هناك سعياً دؤوباً لاستكمال ما ينقص الموظف من مهارات ، وهذا من خلال الاستثمارات المجدية في مجال التدريب والتطوير.

فيما يلي عدد الفرص التدريبية التي تم تنفيذها خلال العام ٢٠٢٤ موزعة وفق أنواع البرامج التدريبية :



لا يوجد ضمن تقرير مدقق الحسابات أية تحفظات على البيانات المالية السنوية.

العقوبات المفروضة على المؤسسة

- غرامة مالية ٤ مليون ليرة سورية بتاريخ ٢٤ - ٠٤ - ٢٠٢٤ بسبب مخالفة المادة ١ من القرار رقم ٦٧ / م ن لعام ٢٠٢١ لتجاوز المدة المحددة لتصفية العقارات المستملكة لقاء الديون
- غرامة مالية ٥ مليون ليرة سورية بتاريخ ٠٦ - ٠٨ - ٢٠٢٤ بسبب مخالفة المادة الثانية من القرار رقم ٥٠١ / م ن / ب ٤ لعام ٢٠٠٩ لجهة تجاوز التوظيفات داخل وخارج الميزانية الحدود الموضوعة ضمن القرار عن بيانات الربع الأول لعام ٢٠٢٣ .

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يقوم البنك العربي-سورية بتطوير بيئته الرقابية بشكل مستمر من خلال استخدام العديد من الأدوات التي تعمل على مواجهة المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك. وقد تم خلال العام ٢٠٢٤ اتخاذ العديد من الإجراءات التي تدعم هذا التوجه إضافة إلى ما هو معمول به سابقاً والذي يتم تحديثه بشكل سنوي وكلما دعت الحاجة لذلك.

أهم الإجراءات المتخذة لتطوير بيئة الضبط والرقابة الداخلية خلال العام ٢٠٢٤ والتي تعتبر داعمة ومساندة لعمل كافة الوظائف في البنك ولا يمكن المضي قدماً بدونها بما يتلاءم مع كافة التطورات في مجال العمل:

- تم اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يعكس الوظائف القائمة فعلياً والوظائف المستحدثة خلال العام ٢٠٢٤.
- تم العمل على استحداث السياسات والإجراءات للوظائف الجديدة وتعميمها على المعنيين لضمان معرفتهم بآليات العمل والتزامهم بتطبيقها، كما يتم بشكل دوري التحديث على سياسات وإجراءات العمل القائمة بما يتوافق مع ضرورات العمل وأي تغييرات في القرارات والقوانين ذات الصلة بمراكز الأعمال.
- تم الانتهاء من مشروع تحليل الوظائف وإعادة صياغة الوصف الوظيفي لكافة الوظائف الموجودة في البنك العربي - سورية بحيث تعكس المهام الفعلية لكل وظيفة والمتطلبات الضرورية اللازمة للقيام بذلك.
- تم خلال العام ٢٠٢٤ إخضاع عدد من الموظفين لدورات تخصصية في مجال عملهم مع مدربين دوليين معتمدين لرفع سوية عملهم وإطلاعهم على آخر المستجدات في مجال عملهم، كما تم التعاقد مع شركة متخصصة في مجال التدريب الإلكتروني لتنفيذ عدد من البرامج التدريبية المدرجة ضمن الخطة التدريبية للبنك وذلك من خلال منصة تعليمية اختصاصية سهلة الدخول والاستخدام يتم تطويرها باستمرار بما يضمن خضوع الموظفين للدورات التدريبية اللازمة لهم في مجالات العمل المختلفة.
- نظراً للتطورات التكنولوجية وسعيًا من إدارة البنك العربي - سورية لمواكبة تلك التطورات فإنه يتم استخدام الأنظمة المعلوماتية أينما أمكن ذلك في الإدارات المختلفة للحد من الأخطاء البشرية.
- يتم تحديث الأنظمة والتطبيقات التقنية المستخدمة في البنك بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية حيث تم خلال العام ٢٠٢٤ تحديث وترقية الخوادم الأساسية الموجودة في مركز البيانات كما تم تحديث نظام النسخ الاحتياطي بما يضمن الحفاظ على البيانات واستمرارية الخدمات المقدمة للموظفين والعملاء، إضافة إلى التحديثات التي تمت على الأنظمة المتعلقة بالأرشفة الإلكترونية واستخراج التقارير.
- تم تفعيل خطط إحلال ملائمة لكافة المناصب الإدارية المحددة ضمن الهيكل التنظيمي المعتمد للبنك بحيث تراعي توفر حد أدنى من المؤهلات العلمية والخبرات العملية لدى كافة البدلاء وفقاً للضوابط والمعايير لدى شاغلي هذه المناصب، وإخضاع المناصب الإدارية العليا للدورات التدريبية اللازمة لطبيعة أعمالهم.

- تقوم أيضاً إدارة البنك بالتأكد من أن الصلاحيات المكلف بها الموظفين تتطابق مع مسؤولياتهم مع وجود مستوى مقبول من التفويض وفصل المهام، وتخضع صلاحيات ومسؤوليات الموظفين لمراجعة دورية وفقاً لمتطلبات الأعمال وتغيرات الهيكل التنظيمي.
- يتم مراجعة فعالية وصلاحيات اللجان والتأكد من قيامها بدورها بشكل فعال ومراجعة موثيق عمل تلك اللجان والعمل على الالتزام بها وتحديثها عند الضرورة.
- كما يتم بشكل دوري التعميم على المعنيين للالتزام بالضوابط النقدية وتزويد المعنيين بالأجهزة والأدوات الحديثة لضمان سلامة النقد المستلم من / والمسلم إلى العملاء.
- وأخيراً يتم التأكد بشكل سنوي من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من تفعيل مبادئ الضبط الداخلي عن طريق إصدار تقرير تقييم لكفاية أنظمة الضبط الداخلي على مستوى البنك ككل يصدر عن دائرة التدقيق الداخلي بهدف إلى إعطاء رأي موضوعي ومحايد بكفاية أنظمة الضبط الداخلي، وقد تلخصت نتائج العام ٢٠٢٤ بكفاية إجراءات الضبط الداخلي المطبقة من قبل إدارة البنك التي تسعى باستمرار بالتعاون مع مجلس الإدارة وكافة المعنيين إلى الالتزام التام بكافة القرارات والتعاميم المتعلقة بأنظمة الضبط الداخلي والعمل بشكل دائم على تجاوز أي ملاحظات قد ترد بهذا السياق حيث لم يتضح وجود أي نقاط ضعف جوهرية.

وهذا بدوره يؤكد ما كان يتم وروده ضمن بند الضبط والرقابة الداخلية في التقارير السنوية على مدار الأعوام السابقة.

إضافةً إلى ذلك فإن الهيكل الرقابي القائم في البنك منذ تأسيسه والذي يتم تطويره بشكل دائم من ناحية تعزيز دور الوظائف الرقابية الأساسية التي تعمل على حماية البنك. حيث تتمثل الوظائف الرقابية الأساسية بخطوط الدفاع الثلاث عن البنك وهي:

خط الدفاع الأول/ الرقابة التنفيذية:

التي توجد بكل قطاع والتي تعمل على التحقق من مدى التزام موظفي القطاع بأعمالهم والمتابعة اليومية للعمليات المنفذة من قبلهم للتأكد من دقتها وصحتها والذي يمثل الأقسام والدوائر التالية على سبيل المثال: دائرة الرقابة على عمليات الفروع، دائرة الرقابة على الائتمان، قسم الرقابة الداخلية على أعمال دائرة العمليات المركزية وغيرها من الوظائف الرقابية التنفيذية.

خط الدفاع الثاني والذي يتألف من:

دائرة الالتزام بالمتطلبات الرقابية: التي تقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك بجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات ذات علاقة، ويتم تطوير تلك المنهجية والتأكد من حسن تطبيقها من قبل دائرة الالتزام التي ترفع تقاريرها المتعلقة بذلك إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

دائرة المخاطر: التي تعمل بشكل دائم ومستمر على تحليل وتجميع وقياس جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك وتطوير منهجيات القياس لكل نوع من أنواع المخاطر. وتقوم بتزويد الإدارة التنفيذية بمعلومات عن تلك المخاطر وترفع التوصيات التي تعمل على تخفيف المخاطر إلى الحد الأدنى المقبول إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

خط الدفاع الثالث:

والذي تمثله دائرة التدقيق الداخلي التي تمارس عملها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي حيث يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يساهم في تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية. وتقوم بالمهام الاستشارية والتأكيديّة وترفع تقاريرها المتعلقة بذلك إلى لجنة التدقيق حيث أن العلاقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية هي علاقة تكاملية حيث أن الرقابة الداخلية تضع الضوابط التي يجب إدارة الأعمال على أساسها، أما التدقيق الداخلي هو نشاط يهدف إلى التأكد من فعالية وتنفيذ تلك الضوابط، وكلاهما في النهاية مع المنظومة الرقابية المتكاملة في البنك العربي – سورية يهدف إلى حماية أصول البنك وحقوق المساهمين.

بيان بالعقود والمشاريع التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس إدارتها أو أعضاء مجلس إدارتها أو مديرها العام أو أي موظف في الشركة المصدرة وأقرباء جميع المذكورين حتى الدرجة الرابعة وفق أحكام قانون الشركات / وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها ونتائج أعمالها

لايوجد

تطبيق الشركة لمعايير الجودة

لايوجد لدى البنك العربي - سورية معايير جودة عالمية معتمدة من جهات خارجية، ولكن لدى البنك معايير وسياسات وإجراءات تعني بتقديم خدمة ذات نوعية عالية، حيث يتم التحقق و التدقيق من عدة جهات على مايقوم به البنك من أعمال و مدى تطابقها مع الإجراءات و السياسات المعتمدة.

الإفصاح الخاص برأس المال

الإفصاح عن صافي الأموال الخاصة وفقاً لمكوناتها
الإفصاح عن نسبة كفاية رأس المال
الإفصاح عن نسبة رأس المال (TIER 1) إلى إجمالي رأس المال
الإفصاح الكمي عن متطلبات رأس المال الخاص بتغطية المخاطر الائتمانية المتعلقة بمحافظ التسهيلات وأوزان تثقيفها وفقاً للأسلوب المعياري المبسط
الإفصاح الكمي عن متطلبات رأس المال الخاص بتغطية المخاطر السوقية وفق المنهج النمطي
الإفصاح الكمي عن متطلبات رأس المال الخاص بتغطية المخاطر التشغيلية وفق أسلوب المؤشر الأساسي

الإفصاح النوعي العام عن إدارة المخاطر

الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر
الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر
سياسات إدارة المخاطر وفقاً لكل نوع على حدة
الفرضيات الأساسية لإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية

الإفصاح عن مخاطر الائتمان

السياسة المتعلقة بآليات تخفيف المخاطر (الأنواع المقبولة للضمانات - سياسة التقييم الدوري للضمانات)
أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية
الإفصاح الكمي عن إجمالي تعرضات للمخاطر الائتمانية
الإفصاح الكمي عن التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق الأنواع الرئيسية داخل وخارج الميزانية
الإفصاح الكمي عن التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق التوزيع الجغرافي
الإفصاح الكمي عن التعرضات للمخاطر الائتمانية وفق فترات الإستحقاق
الإفصاح الكمي عن الديون غير المنتجة
آلية تخفيف مخاطر الائتمان

الإفصاح عن مخاطر السوق

الطريقة المعتمدة لقياس المخاطر السوقية
تحديد المخاطر السوقية التي يتعرض لها المصرف
آليات تخفيف مخاطر السوق

الإفصاح عن مخاطر التشغيل

الطريقة المعتمدة لقياس المخاطر التشغيلية
تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها المصرف
آليات تخفيف المخاطر التشغيلية

قام مجلس الإدارة بإعداد خطة العمل لعام ٢٠٢٥ للبنك العربي - سورية والتي جاءت منسجمة مع الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس الإدارة خلال السنوات السابقة ، حيث تم إعداد عدد من الأهداف لعام ٢٠٢٥ تتلخص فيما يلي:

- في إطار التوسع النوعي في عمليات الإقراض، سيقوم البنك بزيادة منح التسهيلات الائتمانية بشكل مدروس بما يتوافق مع استراتيجية تقليل المخاطر، مع تركيز خاص على استقطاب ودائع ذات تكاليف منخفضة بما يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي للبنك وتحقيق الاستدامة.
- تم تكثيف الجهود لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني والخدمات الرقمية بمستوى عالٍ من التميز، من خلال تطوير البنية التحتية التقنية وتعزيز الأنظمة الرقمية، مما يساهم في توفير خدمات أكثر سهولة وسرعة تتماشى مع تطلعات العملاء.
- حرص البنك على تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من خلال الاستجابة المستمرة لاحتياجاتهم المتزايدة وتقديم حلول مبتكرة، بالإضافة إلى توسيع نطاق الخدمات لتعزيز التجربة المصرفية.
- عزز البنك جهوده القانونية بمتابعة دقيقة للإجراءات القضائية المتعلقة بتحصيل الديون المتعثرة، مع تبني مرونة مدروسة في التسويات بما يضمن حقوق البنك والمساهمين، ويساهم في تحسين جودة المحفظة الائتمانية واستقرارها.
- تمت المحافظة على مستويات السيولة المقبولة بكافة العملات لضمان الوفاء بالالتزامات المالية تجاه العملاء، مع مراقبة دورية للسيولة لضمان مرونة العمليات في مواجهة كافة الظروف الاقتصادية.
- يولي البنك اهتماماً كبيراً بالموظفين المتميزين، حيث يسعى دائماً إلى تطوير مهاراتهم المهنية والإدارية من خلال توفير بيئة عمل محفزة وبرامج تدريبية تساهم في تعزيز قدراتهم.
- يركز البنك على إدارة المخاطر بشكل فعال من خلال تعزيز دور الدوائر الرقابية وتطوير بيئة رقابية داخلية متينة، بما يساعد على التخفيف من آثار المخاطر والتحوط لها لضمان استقرار العمليات المصرفية.

الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة

نتيجة للظروف التي شهدتها الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، تعرض فرع المزة لأعمال تخريبية أدت إلى خروجه عن الخدمة بشكل كامل، وقام المصرف بمخاطبة مصرف سورية المركزي بتفاصيل الحادثة، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص.

الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة المملوكة من قبل الأشخاص ذوي العلاقة

عدد الأسهم كما في ٢٠٢٤/١٢/٣١	عدد الأسهم كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١	المنصب	الإسم
ممثل عن البنك العربي ش م ع		رئيس مجلس الإدارة	الدكتور خالد واصف الوزني
١,٢٦٢,٥٠٠	١,٢٦٢,٥٠٠	نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد حازم صلاح دانيال
ممثل عن البنك العربي ش م ع		عضو مجلس الإدارة	السيد محمد عبد الفتاح الغنمة
ممثل عن البنك العربي ش م ع		عضو مجلس الإدارة	السيد نديم فؤاد غنطوس
ممثل عن البنك العربي ش م ع		عضو مجلس الإدارة	السيد علاء الدين الخطيب التميمي
٣٩٤,١٥٥	٣٩٤,١٥٥	عضو مجلس الإدارة	السيد محمد عبد السلام هيكل
لا يوجد		عضو مجلس الإدارة	السيد طارق زياد الزعيم
لا يوجد		عضو مجلس الإدارة	السيد محمد فراس الكردي
٣٦١,٨٨٧	٣٦١,٨٨٧	عضو مجلس الإدارة	الدكتور محمد عماد معتوق

الأوراق المالية المملوكة من قبل الإدارة التنفيذية العليا

لا يوجد أية أوراق مالية مملوكة من قبل الإدارة التنفيذية العليا.

يقوم البنك العربي-سورية بالتعامل مع التحديات المتعلقة بالمخاطر المصرفية بشكل شامل ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية مدعمة بهيكل حاكمية على مستوى مجلس الإدارة ومستوى الإدارة التنفيذية والمؤلف من اللجان التالية بالإضافة إلى ثلاث مستويات رقابية.

اللجان

- لجنة التدقيق (مجلس الإدارة).
- لجنة إدارة المخاطر (لجنة الإدارة).
- لجنة الائتمان.
- اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطالب.
- لجنة إدارة الأزمات واستمرارية العمل.
- اللجنة التوجيهية لأنظمة وتكنولوجيا أمن المعلومات.

تتمثل عملية الضبط والرقابة في ثلاث مستويات

- المستوى الأول: إدارات الرقابة الداخلية.
- المستوى الثاني: إدارة المخاطر.
- المستوى الثالث: إدارة التدقيق الداخلي وإدارة مراقبة الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

- يقوم مجلس الإدارة بوضع واعتماد اسراتيجية البنك في إدارة عوامل المخاطرة التي يواجهها ويراقب تنفيذها، إضافة إلى ذلك يقوم مجلس الإدارة من خلال لجانه المتعددة بالإشراف والتأكد من وجود سياسات وإجراءات شاملة لإدارة المخاطر ضمن البنك.

- يقوم مدراء الإدارات والأقسام بإدارة عوامل المخاطرة كل في نطاق عمله سواء كانت مخاطر ائتمانية أو تشغيلية، وإضافة إلى ذلك، فإن مدير دائرة الخزينة يعتبر المسؤول الأول عن إدارة مخاطر السيولة والسوق، ويقوم المدراء بإدارة عوامل المخاطرة ذات العلاقة ضمن الحدود المقررة وضمن نطاق مسؤولياتهم من خال تحديد وتقييم واحتواء وتوثيق هذه المخاطر في مجالات عملهم المختلفة.

- يعتبر مدير دائرة إدارة المخاطر المسؤول عن التأكد من وجود منهجية شاملة لتحديد وإدارة عوامل المخاطرة المختلفة، إضافة إلى وضع أطر عملية لإدارة هذه العوامل لتتماشى مع اسراتيجية أعمال البنك ودرجة تحمله للمخاطر.

- يعتبر مدير إدارة ومراقبة الامتثال للمتطلبات الرقابية هو المسؤول عن التأكد بأن البنك يلتزم بالتعليمات والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بأعمال البنك.

- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي باستقلالية عن الإدارة التنفيذية حيث تتبع مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تساهم إدارة التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف البنك من خلال اتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. كما تقوم بإعطاء تأكيد مستقل وموضوعي حول عمل الإدارات في البنك ضمن السياسات والإجراءات المعتمدة، والتزام جميع الأطراف بتحقيق بيئة رقابية داخلية ذات فعالية وكفاءة.

تمثل إدارة المخاطر أحد المستويات الأساسية للرقابة وذلك ضمن إطار الهيكل المؤسسي لإدارة المخاطر للبنك العربي-سورية. إن استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك مصممة لتوفر آلية للتعرف على المخاطر بأنواعها المالية وغير المالية، قياسها، الرقابة عليها ورفع التقارير الخاصة بها. هذا ويقوم مجلس الإدارة بالموافقة على استراتيجية إدارة المخاطر، السياسات العليا، أطر إدارة المخاطر ووثيقة المخاطر المقبولة للبنك. تتكون مهام إدارة المخاطر مما يلي:

١. وضع أطر ومهام إدارة المخاطر للبنك؛
 ٢. تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى إعداد سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر والرقابة على تطبيقها؛
 ٣. تطبيق متطلبات البنك المركزي ومقررات لجنة بازل "Basel" المتعلقة بكافة المخاطر؛
 ٤. تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر؛
 ٥. وضع وتطوير خطة التعافي "Recovery Plan" على مستوى البنك؛
 ٦. وضع خطة تمويل الطوارئ "Contingency Funding Plan" للتعامل مع حالات انخفاض السيولة الطارئة وبالتعاون مع إدارة الخزينة؛
 ٧. تطبيق اختبارات للأوضاع الضاغطة لقياس مدى قدرة البنك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة؛
 ٨. مراقبة مستوى امتثال الدوائر مع قائمة الحدود المقبولة للمخاطر الداخلية؛
 ٩. تطوير آليات إدارة المخاطر الداخلية تماشياً مع المتطلبات الرقابية والتطبيقات على مستوى القطاع؛
 ١٠. رفع تقارير لمجلس الإدارة من خلال لجنة إدارة المخاطر المبنية عنه ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة الأنشطة في البنك "Risk Profile" بالمقارنة مع مستويات المخاطر المقبولة "Risk Appetite" ومتابعة الانحرافات السلبية؛
 ١١. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر؛
 ١٢. تعزيز ورفع مستوى الوعي بالمخاطر بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير الرائدة والمختصة بالقطاع المصرفي.
- ضمن الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر وحدات عمل لها دور ومسؤوليات محددة تهدف إلى تطوير إدارة المخاطر في البنك بالاستناد إلى أفضل الممارسات والمبادئ والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والسلطات المختصة. هذا وتضم إدارة المخاطر في البنك العربي-سورية الوحدات التالية: وحدة مخاطر الائتمان، وحدة مخاطر السوق والسيولة، وحدة المخاطر التشغيلية، وحدة أمن المعلومات واستمرارية العمل والمكتب الوسيط للخزينة.

وحدة إدارة مخاطر الائتمان

يعتمد البنك العربي - سورية استراتيجية متحفظة في إدارة هذا النوع من المخاطر كعنصر أساسي لتحقيق هدفه الاستراتيجي من خلال التحسين المتواصل والمحافظة على نوعية وتركيبية المحفظة الائتمانية وجودة كافة التوظيفات المصرفية. ويعتمد البنك كذلك على معايير ائتمانية راسخة ومحفوظة وحصيفة، وسياسات وإجراءات ومنهجيات وأطر عامة لإدارة مخاطر الائتمان أخذاً بعين الاعتبار كافة المستجدات في البيئة المصرفية والتشريعية، بالإضافة إلى هياكل تنظيمية واضحة وأنظمة معلومات متطورة. علاوة على المتابعة الحثيثة والرقابة الفعالة التي تمكن البنك من التعامل مع المخاطر المحتملة وتحديات البيئة المتغيرة بمستوى عال من الثقة والتصميم.

وتستند قرارات الإدارة الائتمانية إلى استراتيجية أعمال البنك العربي-سورية ومستويات المخاطر المقبولة، كما أنه يتم إجراء مراجعة وتحليل لنوعية وجودة المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقاً لمؤشرات محددة للأداء، بالإضافة إلى التركيز على التنوع الذي يعتبر حجر الأساس لتخفيف وتنوع المخاطر على المستوى الفردي للعملاء وكذلك على المستوى القطاعي والجغرافي. بالإضافة إلى استخدام وتطبيق آليات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري والتي تتضمن فرضيات متشددة ومتحفظة.

إن العملية الائتمانية في البنك العربي-سورية هي عملية مؤسسية ومبنية بإحكام وتقوم على المرتكزات والأسس الرئيسية التالية:

- حوود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية عن طريق وضع سقف لمقدار المخاطرة المقبولة للعلاقة مع الطرف المتعاقد معه بالإضافة إلى السقف للقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية حيث يتم مراجعتها ومراقبتها وإجراء أية تعديلات عليها بشكل دوري.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية وبصلاحيات ائتمانية متدرجة، للتأكد من أن القرارات الائتمانية ليست فردية وإنما يتم اتخاذها من قبل لجان مع صلاحيات ائتمانية متدرجة لكل لجنة.
- فصل المهام بين إدارة قطاعات الأعمال وإدارة مراجعة الائتمان لتحقيق مبدأ الاستقلالية.
- معايير واضحة للعملاء والسوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومعظم متضمناً معايير كمية ونوعية لتغطية الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل أو عملية ائتمانية.
- منهجيات موضوعية ومنظمة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء والتصنيف الائتماني للمؤسسات مبنية على أسس كمية ونوعية حيث تخضع هذه المنهجيات لمراجعة دورية للتحقق من صحتها وإجراء التعديلات اللازمة عليها.
- تقوم إدارة المخاطر بالتنسيق مع إدارة الائتمان على مراجعة نظام التصنيف الائتماني للبنك العربي – سورية الخاص بالعملاء، مع متابعة نتائج التصنيف وحالات التعثر للوصول إلى آلية مناسبة لتحديد احتمال الإخفاق (احتمال التعثر للعملاء Probability Of Default) المتابعة المستمرة لأية تركيزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- التأكد من فاعلية وقدرة نظام الإنذار المبكر بشكل مستمر لتحديد وكشف المخاطر المحتملة.
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من تغطيتها للالتزامات المقابلة ووضع الآليات المناسبة للمتابعة المستمرة.
- المراجعة الدورية والسنوية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة وذلك لهدف الوقوف على أية مؤشرات سلبية تخص هذه التسهيلات.
- يقوم البنك بطرح برامج لقطاع التجزئة ويتم ادارتها على مستوى محفظة كل منتج من خلال برامج منتجات يتم اعدادها لتغطي فئات متجانسة من العملاء. وتخضع هذه البرامج للمراجعة والموافقة بشكل سنوي من قبل لجان الائتمان التنفيذية.
- يقوم البنك العربي-سورية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بموجب التعليمات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف رقم ٤ لعام ٢٠١٩ منذ بداية عام ٢٠١٩ ، حيث تم استخدام نموذج لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على نظرة مستقبلية مرتبطة بشكل وثيق بالوضع الائتماني للعميل ومؤشرات تدهور الأداء الائتماني وارتفاع المخاطر الائتمانية للعملاء مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية الكلية وذلك بناءً على المراحل الثلاث حسب متطلبات المعيار، ويقوم البنك باعتماد المخصصات الائتمانية الناتجة عن احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة حسب متطلبات المعيار.
- آلية متحفظة في حساب المخصصات وتحصيل الديون غير العاملة ضمن إطار قرارات مصرف سوري المركزي وأعلى المعايير المحاسبية والرقابية المعمول بها.
- تطبيق اختبارات ضاغطة بشكل دوري على مستوى المحفظة وعلى الحسابات الكبرى التي تمثل تركيزات ائتمانية وتقييم أثر هذه الاختبارات على رأس المال والأرباح وكفاية الأموال.
- تقوم وحدة مخاطر الائتمان بإجراء مراجعة دورية ومستقلة بهدف تقييم جودة المحفظة الائتمانية وتقييم كفاءة الإجراءات المتبعة في إدارة العملية الائتمانية.
- يولي البنك العربي-سورية وبشكل مستمر أهمية كبيرة لتطوير المهارات ورفع مستوى الكفاءات والخبرات من خلال التركيز على انخراط كوادره العاملة في مجال الائتمان بدورات وبرامج تدريبية نوعية لتأهيلهم بهدف أداء المهام الموكلة اليهم بكفاءة واقتدار.

إدارة مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها قدرة البنك على تمويل زيادة أصوله ومواجهة الالتزامات المترتبة عليه عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة. هذا ويواصل البنك تركيزه على موضوع السيولة، حيث يتمتع البنك بقاعدة متنوعة ومستقرة من مصادر التمويل. ويستمر البنك بالاحتفاظ بمجموعة من الأصول السائلة التي تعمل كمصدر محتمل للتمويل وذلك لأغراض تعزيز وزيادة السيولة. ولقد كان لهذا التركيز على السيولة أثراً كبيراً في حماية البنك من التعرض لأية اضطرابات.

يتم تحديد إستراتيجية إدارة السيولة لدى البنك العربي-سورية من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) والتي تولي أهمية قصوى في المحافظة على نسب سيولة جيدة و تفوق الحدود المفروضة من السلطات الرقابية، حيث تقوم اللجنة بتحليل مخاطر السوق والسيولة وتقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل كل من الأسعار ومزيج المنتجات وذلك للمحافظة على الهيكل الأمثل لميزانية البنك ومخاطر السوق والسيولة المرتبطة بها.

تقوم وحدة مخاطر السيولة بإعداد منهجية لإدارة هذه المخاطر والتي تتضمن أدوات قياس ومراقبة مخاطر السيولة، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن وضع ومراقبة محددات المخاطر، قياس القيمة المعرضة للمخاطر "Value at Risk".

وضمن إطار مراقبة وضع السيولة تقوم وحدة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وحدة مراقبة أعمال دائرة الخزينة (Middle Office) بإصدار تقارير إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة والتي تساعد بتقييم وضع السيولة لاتخاذ الإجراءات الأمثل للمحافظة على مستويات سيولة ممتازة، أخذاً بعين الاعتبار قرارات مصرف سورية المركزي ٥٨٨/م ن/تشرين الثاني ٢٠٠٩. كما يتم تدعيم هذه التقارير باختبارات الحساسية اللازمة والتي تطبق سيناريوهات متعددة، حيث يعتبر مدير إدارة المخاطر مسؤول عن وضع وإدارة اختبارات الحساسية.

يستخدم البنك أساليب داخلية متعددة لقياس وتحليل السيولة، والتي تساعد البنك على تخطيط وإدارة موارده المالية بالإضافة إلى تحديد عدم التطابق في فترات الاستحقاق لكل من الموجودات والمطالب والذي من الممكن أن يعرض البنك لمخاطر السيولة، وتتضمن هذه المقاييس نسب السيولة ليوم وشهر ونموذج السيولة التراكمي وعناصر مخاطر السيولة وتحليل الإقراض والاقتراض داخل المجموعة. تحليل تركيزات كبار المودعين، ونسب السيولة السريعة واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، نسب السيولة وفق مقررات وفاق بازل ٣ (NSFR- LCR)، بالإضافة إلى وضع عدد من مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة بمخاطر السيولة والتي تلعب دوراً هاماً و أساسياً بالتنبؤ عن أي أزمة سيولة محتملة و بالتالي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب حدوثها.

إدارة مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق على أنها الخسارة المحتملة جراء التغير في قيمة محافظ البنك نتيجة لتقلبات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع، حيث تتم إدارة مخاطر السوق في كل من محفظة المتاجرة والمحفظة البنكية بأسلوب موحد ومتحفظ. إن النشاطات الرئيسية الثلاثة التي تعرض البنك العربي سورية لمخاطر السوق تشمل المتاجرة بأدوات السوق النقدية والعملات الأجنبية وأدوات السوق الرأسمالية بالإضافة إلى نشاط الاقتراض والاقتراض.

إن استراتيجية البنك لإدارة مخاطر السوق هي تعزيز العوائد الاقتصادية على المدى الطويل مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المخاطر المقبولة للبنك ومحددات مصرف سورية المركزي. يتم التحكم في مخاطر السوق وإدارتها بواسطة كل من مدير إدارة الخزينة ومدير إدارة المخاطر، ومن جهة أخرى تقوم اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات بالإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص. كما تقوم اللجنة بتحديد السقوف المقررة للبنك، حيث تتولى إدارة المخاطر وبالتعاون مع إدارة الخزينة مهمة التأكد من تحديث كافة السياسات والإجراءات بصورة دورية أو عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، ويتم تحديد السقوف المقبولة لمخاطر السوق وفقاً لإستراتيجية البنك ومستوى المخاطر المقبولة له، وتتم مراقبة هذه المخاطر أيضاً من قبل وحدة مراقبة أعمال دائرة الخزينة (Middle Office).

يتعرض البنك لثلاثة أنواع رئيسية من مخاطر السوق:

- مخاطر أسعار الفائدة: تعتبر مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك العربي-سورية ذات مستوى محدود، وتتم إدارتها بشكل جيد وبصورة مستمرة وتتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للسياسات والحدود المقررة من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطالبات، وحسب تعليمات مصرف سورية المركزي ١٠٧/م ن/ شباط ٢٠٠٥.
- مخاطر أسواق رأس المال: إن الاستثمار في أدوات سوق رأس المال معرض لمخاطر السوق نتيجة لتقلب أسعار الفائدة وهامش الائتمان، وإن المخاطر المحتملة للبنك والمتربة على هذا النوع من الاستثمار تعتبر محدودة نتيجة الرقابة الصارمة على أسعار الفوائد ومخاطر الائتمان للتوظيفات المالية.
- مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية: تتمثل بالخسارة في قيمة المراكز المفتوحة من العملات بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية فيما بينها ومقابل العملة الرئيسية "الليرة السورية". إن الإيرادات المتحققة من العملات الأجنبية تنتج بشكل أساسي من العمليات التي يقوم بها العملاء، ويتم وضع حدود صارمة لتعامل البنك لحسابه في مجال المتاجرة بالعملة الأجنبية، كما يتم التحوط وبشكل مناسب لمثل هذه العمليات بالشكل الذي يقلل من مخاطر أسعار الصرف للعملات الأجنبية إلى حدودها الدنيا.

يتم اتخاذ المراكز المفتوحة في إدارة الخزينة بشكل محدود وضمن سقف مقابل عملة الدولار الأمريكي، بالإضافة إلى وجود حدود للخسارة للمراكز المفتوحة ولمدد مختلفة، كما يتم تغطية معظم التعاملات بشكل يومي وذلك للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف المحتملة، كما يتم قياس التعاملات المفتوحة ومراقبتها حسب الحدود الموصى بها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لكل العملات من قبل وحدة مخاطر السوق ومكتب مراقبة أعمال دائرة الخزينة (Middle Office).

الأدوات الأساسية في قياس وإدارة مخاطر السوق هي:

- القيمة الحالية للتغير في أسعار الفائدة: تقيس هذه الأداة التغير في القيمة الحالية الناتجة عن تغير أسعار الفائدة وذلك بضرب صافي القيمة في كل فترة زمنية من تقرير الفجوة للموجودات والمطلوبات بحساسية الأسعار للتغير في أسعار الفائدة.
- صافي الأثر على الفوائد نتيجة التغير في أسعار الفائدة (NI100): تقيس قيمة التغير في الفوائد نتيجة تحرك سعر الفائدة ١٪ في السنة الأولى والثانية.
- صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية: يتم قياس صافي المركز المفتوح لكل عملة أجنبية.
- القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk): تم استخدام القيمة المعرضة للمخاطر كأداة قياس داخلية لمخاطر السوق منذ عام ٢٠١٨ وذلك لتقدير الخسارة القصوى المحتملة والتي يمكن أن يتعرض لها البنك خلال يوم واحد نتيجة الاحتفاظ وبمستوى ثقة ٩٩٪ عن طريق استخدام بيانات تاريخية ل ٥٠٠ يوم. إن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر يغطي مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية.
- اختبارات الضغط (Stress Testing).

وحدة إدارة المخاطر التشغيلية

تمثل المخاطر التشغيلية المخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم أيضاً عن أحداث خارجية وتشمل أيضاً المخاطر القانونية .
تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بالإشراف على آلية تطبيق إطار شامل وعلى مستوى البنك لإدارة المخاطر ضمن عملية تعزيز وتقوية الضوابط والرقابة الداخلية للبنك. حيث يتضمن هذا الإطار سياسات تهدف إلى تحديد وتقييم وتخفيض ومراقبة المخاطر التشغيلية لكافة أعمال وأنشطة البنك.

- من أهم الأدوات التي يتم استخدامها في إدارة المخاطر التشغيلية هي:
- التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط التشغيلية (RCSA) والتي يتم من خلالها تقييم المخاطر التشغيلية المحتملة وأثرها على كافة العمليات والمنتجات و الخدمات؛
 - مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) والتي تزود البنك بالإشارات المبكرة عن التغيرات المحتملة في تعرضات المخاطر التشغيلية بمختلف نواحي العمل في البنك؛
 - جمع وتحليل الخسائر الناجمة عن الأحداث التشغيلية الموجودة ضمن قاعدة الأحداث التشغيلية وتحديد مستويات المخاطر حسب مصفوفة المخاطر المعتمدة واحتساب للخسائر المتوقعة للفترة المقبلة من خلال الخسائر التاريخية المسجلة؛
 - سيناريوهات الأوضاع الضاغطة للمخاطر التشغيلية والتي يقوم البنك باستخدامها لتقييم الأثر المحتمل على نسبة كفاية رأس المال وعلى الحدود الموضوعة لمواجهة هذه المخاطر.

كما وتقوم وحدة المخاطر التشغيلية برفع مستوى الوعي للمخاطر التشغيلية لدى الموظفين وذلك عن طريق إجراء ورش عمل وإرسال نشرات توعية لتغطية هذه المخاطر.

مخاطر أمن المعلومات واستمرارية العمل

تقوم وحدة أمن المعلومات في البنك على تمكين ودعم نمو خدمات البنك عن طريق التقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لأمن وتكنولوجيا المعلومات في جميع مجالات الأعمال والخدمات المصرفية الالكترونية التي يتيحها البنك للعملاء والزبائن. والهدف من ذلك هو ضمان حماية أصول المعلومات (البيانات-الأشخاص-العمليات-التقنيات) من التهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية، متعمدة أو عرضية. تهتم إستراتيجية أمن المعلومات في بناء الثقة بين عملاء وشركاء وموظفي البنك، وتشمل الأنشطة التي تهدف إلى تشجيع العمل بالممارسات الأمنية الجيدة، ورفع مستوى الوعي بمخاطر أمن المعلومات، وتقوية الضوابط، وتعزيز فعالية ومراقبة ورصد استجابة البنك للحوادث الأمنية المختلفة.

تهدف وحدة استمرارية العمل لاحتواء الخلل الذي قد يحدث نتيجة توقف أعمال البنك ولحماية مراحل عمل البنك الرئيسية من تأثيرات الإشكاليات التي قد تتعرض لها أنظمة البنك أو حدوث كوارث طبيعية أو غيرها عملاً بقرارات مصرف سورية المركزي ٣٩١ م ن/ لعام ٢٠٠٨. هذا وتقوم الوحدة بالتأكد من القدرة على استئناف الأعمال ضمن الوقت اللازم، ويستند إطار ومنهجيات عمل الوحدة على تحديد المخاطر الرئيسية وتحليل تأثيرها على استمرارية أعمال البنك، ووضع خطط شاملة لاستمرارية أعمال البنك، ويتم تحديث هذه الخطط كل ثلاثة أشهر بالإضافة إلى إجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط واختبار موقع العمل البديل بشكل دوري بهدف ضمان استمرارية العمليات وتقديم خدمات البنك الرئيسية ضمن الوقت اللازم.

المخاطر الأخرى

يتعرض البنك العربي - سورية إلى أنواع أخرى من المخاطر المصرفية، من ضمنها مخاطر الامتثال والمخاطر الاستراتيجية.

فيما يخص مخاطر الامتثال (الالتزام بالمتطلبات الرقابية) يحافظ البنك في تنفيذ كافة أعماله على مبادئ الامتثال الراسخة والتي تستند إلى أعلى المعايير المهنية في الصناعة المصرفية، ملتزماً بنصوص وتعليمات الجهات الرقابية. ويقع ضمن نطاق مسؤولية إدارة الالتزام بالمتطلبات الرقابية المتطلبات الخاصة بتحقيق مبدأ "اعرف عميلك" ومكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما بالنسبة للمخاطر الاستراتيجية فإن البنك يمارس أعماله ضمن أسس ومعايير تخطيط استراتيجي شامل ومحدد بشكل دقيق، حيث يقوم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بدراسة وتحليل تأثير عمليات البنك الرئيسية على استراتيجيته، بما في ذلك ظروف العمل الداخلية والخارجية وتأثيرات المنافسة ومتطلبات العملاء والتغيرات في القوانين والتعليمات النافذة.

المزايا والمكافآت السنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٤

المبالغ بآلاف الليرات السورية				اسم العضو
المجموع	نفقات إقامة / أخرى	نفقات سفر	مزايا ومكافآت	
٥٣٠,٧٦٨	١١,٢٩٣	٥١٩,٤٧٥	—	الدكتور خالد واصف الوزني
٢٢١,١٨٩	٥٠,٧٣٢	١٧٠,٤٥٧	—	السيد علاء الدين الخطيب التميمي
—	—	—	—	السيد محمد عبد الفتاح الغنمة
٣,٦٤٣	٣,٦٤٣	—	—	السيد نديم فؤاد غنطوس
١٥,٠٠٠	—	١٥,٠٠٠	—	السيد حازم صلاح دانيال
—	—	—	—	السيد محمد عبد السلام هيكل
—	—	—	—	السيد طارق زياد الزعيم
—	—	—	—	الدكتور محمد عماد معنوق
—	—	—	—	السيد محمد فراس الكردي
٧٧٠,٦٠٠	٦٥,٦٦٨	٧٠٤,٩٣٢	—	المجموع

بلغت الرواتب والمكافآت السنوية للإدارة التنفيذية لعام ٢٠٢٤ ما قيمته ٧ مليار ليرة سورية مقابل ٣,٤ مليار ليرة سورية لعام ٢٠٢٣.

تلتزم إدارة البنك العربي - سورية ش م م ع بتطبيق كافة بنود دليل الحوكمة.

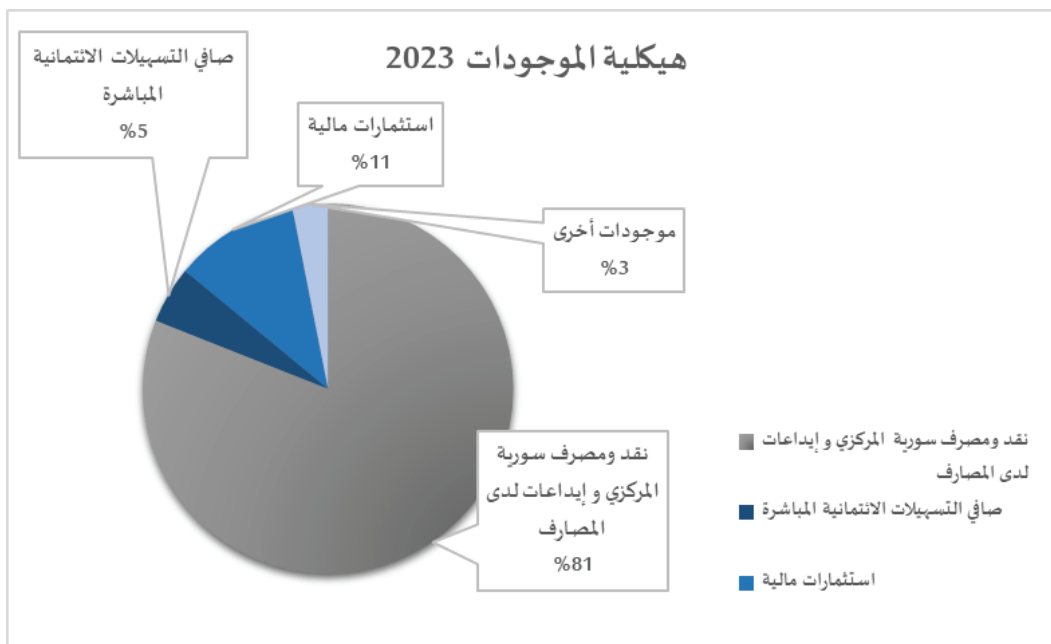
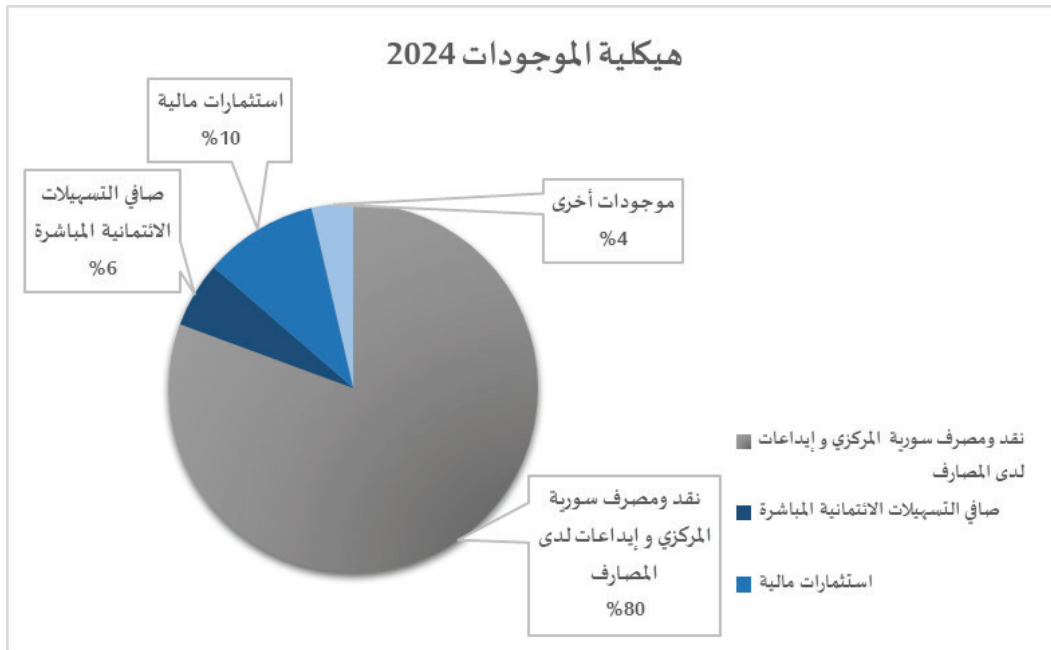
أتعاب التدقيق الخارجي

تود إدارة البنك العربي - سورية إفادة مساهميها الكرام بأن مقدار أتعاب مفتش الحسابات خلال العام ٢٠٢٤ هو (١٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.س) خمسة عشر مليون ليرة سورية.

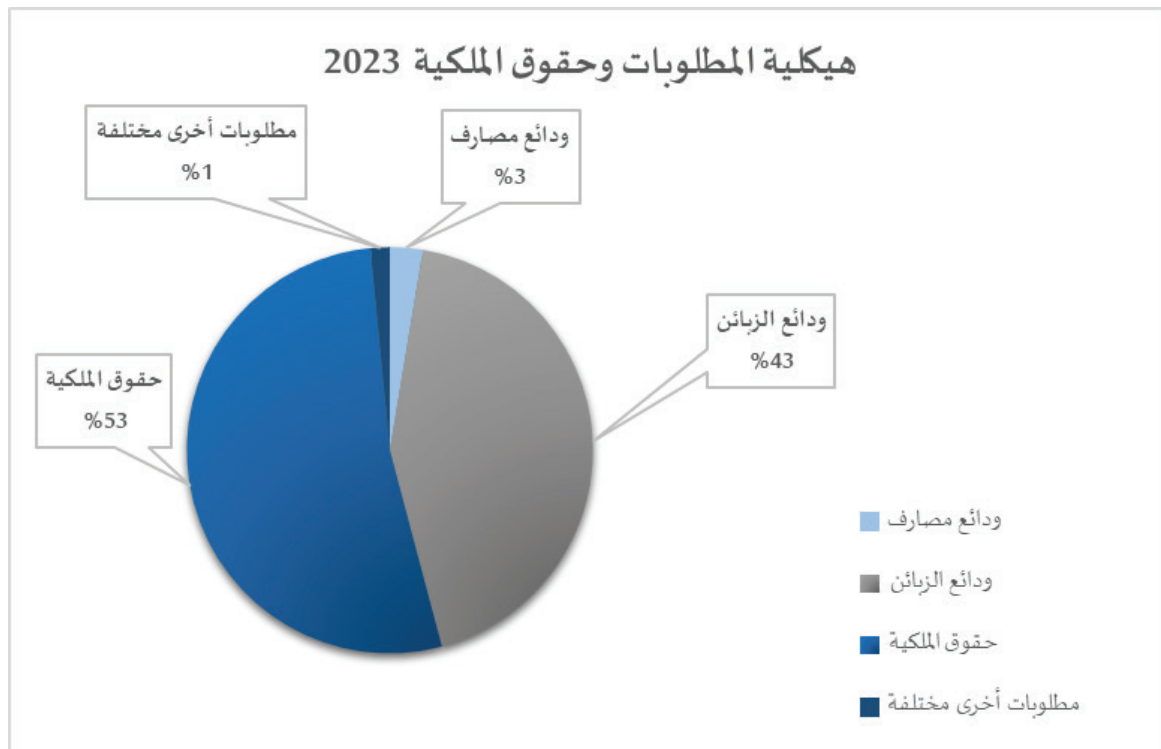
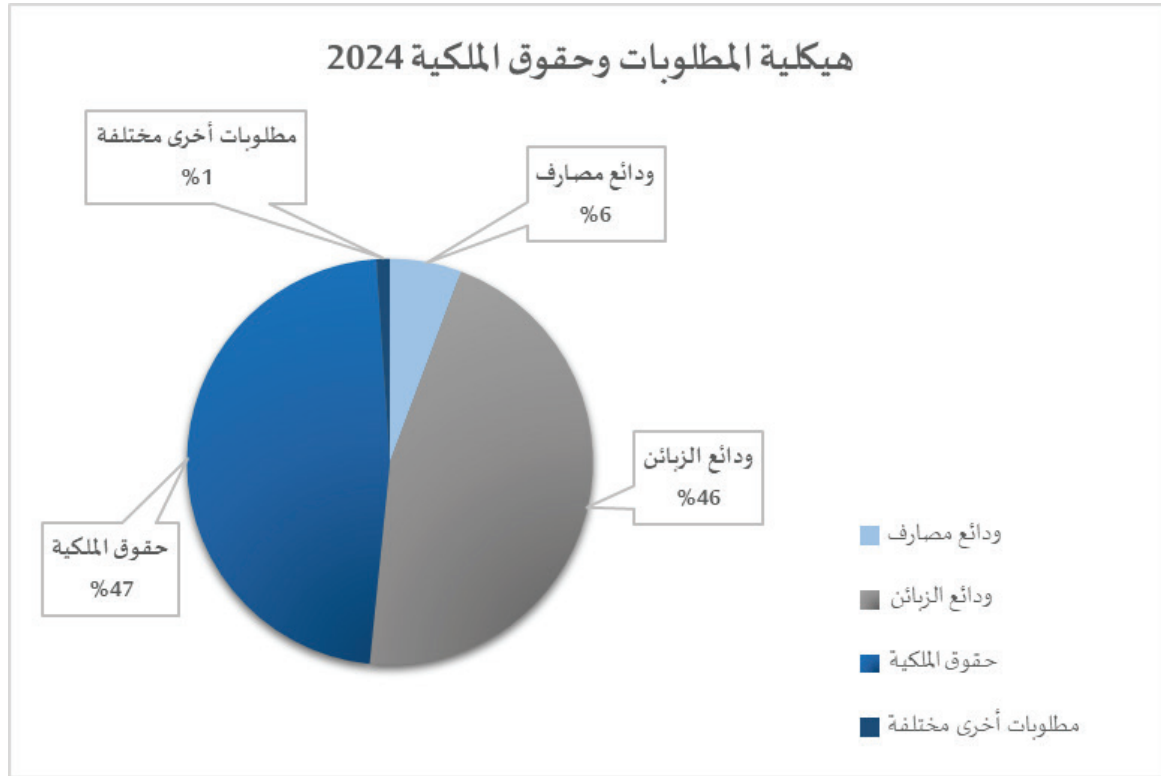
الموجودات

ارتفع إجمالي الموجودات للعام الحالي بنسبة ١٩٪ مقارنة مع العام الماضي ليصل إلى ١,٥٣٥ تريليون ليرة سورية بنهاية العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١,٢٩١ تريليون ليرة سورية بنهاية العام ٢٠٢٣، نتيجة ارتفاع سعر الصرف بشكل رئيسي، وقد شكل رصيد النقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي وأرصدة وإيداعات لدى المصارف ما نسبته ٨٠٪ من مجموع الموجودات للعام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٨١٪ للعام ٢٠٢٣، في حين شكلت صافي محفظة التسهيلات الائتمانية ما نسبته ٦٪ من مجموع الموجودات للعام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٥٪ للعام الماضي، ونسبة الاستثمارات المالية ١٠٪ من مجموع الموجودات للعام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١١٪ للعام الماضي.

فيما يلي رسم بياني يوضح هيكلية الموجودات للعامين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣.



شهدت المطلوبات وحقوق الملكية للعام الحالي ارتفاعاً عن العام الماضي، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى ارتفاع سعر الصرف مقارنة مع العام السابق، حيث شكلت ودائع الزبائن ما نسبته ٤٦٪ من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للعام الحالي مقارنة مع ٤٣٪ لعام ٢٠٢٣، في حين ارتفعت حقوق الملكية بنسبة ٧٪ نتيجة الأرباح غير المحققة خلال العام ٢٠٢٤، حيث شكلت ما نسبته ٤٧٪ من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية بنهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ٥٣٪ بنهاية العام ٢٠٢٣. فيما يلي رسم بياني يوضح هيكلية المطلوبات وحقوق الملكية للعامين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣.

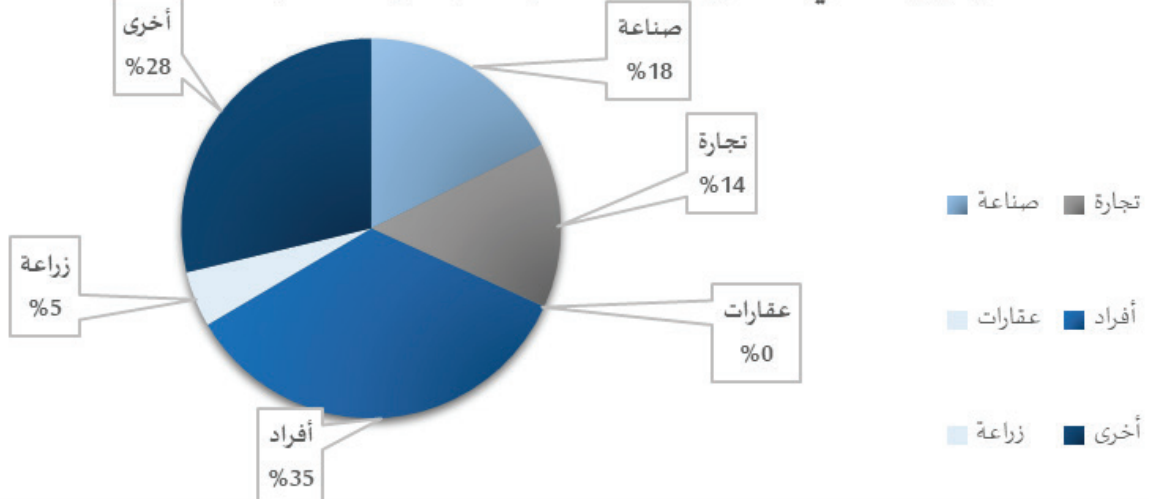


ارتفعت صافي التسهيلات الائتمانية بنسبة ٣٧٪، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع سعر الصرف مقارنة مع العام السابق، وإلى رسملة فوائد معلقة على الديون غير المنتجة، بالإضافة إلى منح تسهيلات جديدة بالليرة السورية، وقد بلغت نسبة صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالليرة السورية ١٠٠٪ من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة للعامين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣، الأمر الذي يؤكد أن التسهيلات الائتمانية بالعملة الأجنبية مغطاه بالكامل بمخصصات خسائر ائتمانية متوقعة وفوائد معلقة.

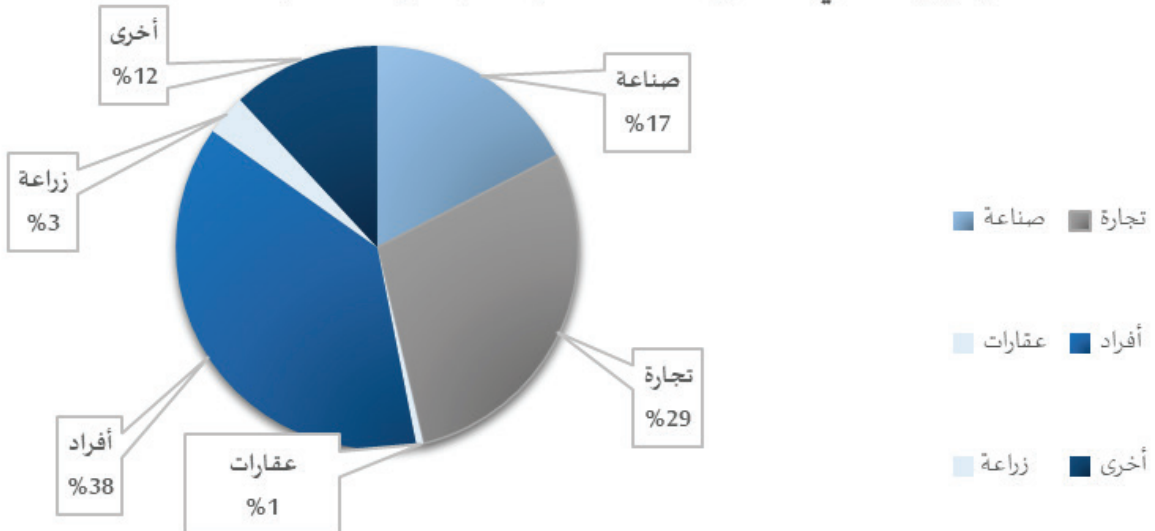
وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الأفراد (بما فيه من مشاريع إنتاجية) احتل المساحة الأكبر ضمن هيكلية صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية خلال العام الحالي، حيث شكل هذا القطاع ما نسبته ٣٥٪ من باقي القطاعات بنهاية العام ٢٠٢٤ مقارنة مع ٣٨٪ للعام السابق، في حين شكل قطاع الصناعة ما نسبته ١٨٪ بنهاية العام ٢٠٢٤ مقارنة مع ١٧٪ للعام السابق، أما قطاع التجارة فقد شكل ما نسبته ١٤٪ بنهاية العام ٢٠٢٤ مقارنة مع ٢٩٪ للعام السابق.

وفيما يلي رسم بياني يوضح توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاعات الرئيسية للعامين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣.

هيكلية صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة - حسب القطاعات 2024

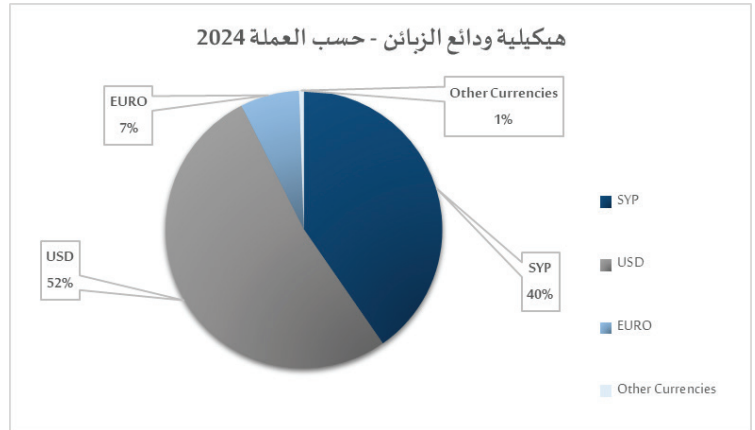
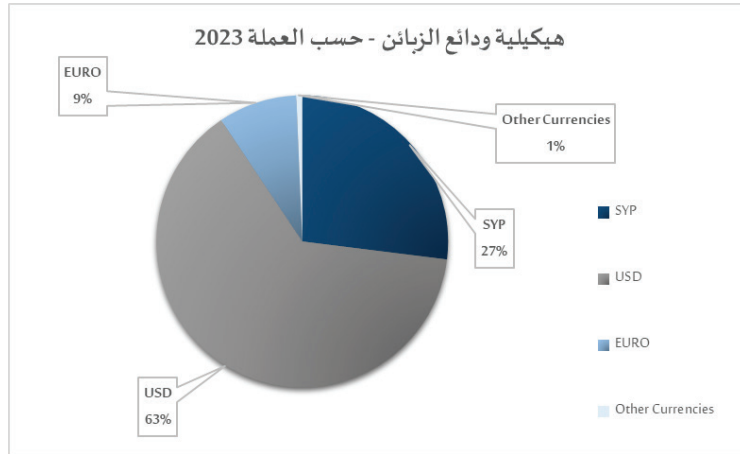


هيكلية صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة - حسب القطاعات 2023

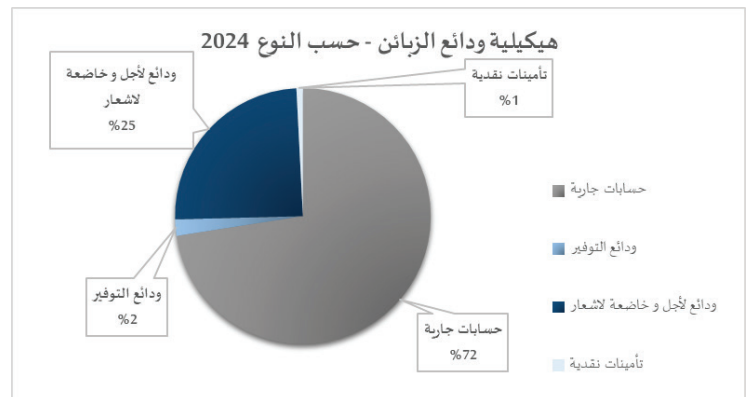
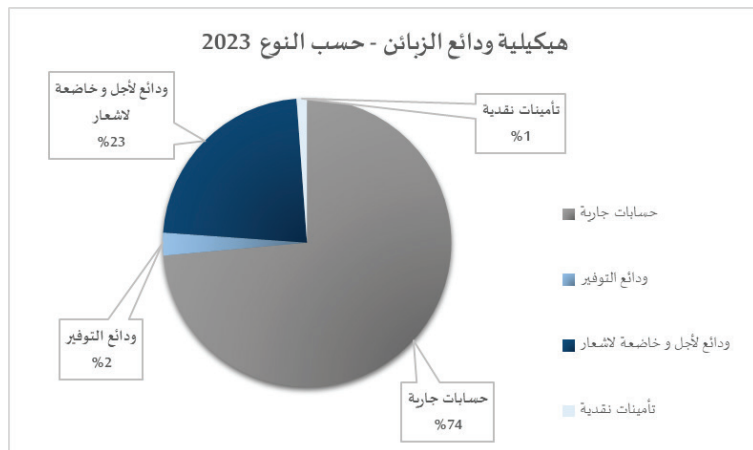


ارتفع إجمالي حجم ودائع العملاء خلال العام ٢٠٢٤ بنسبة ٢٦٪، ويعود ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف مقارنة مع العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع ودائع العملاء بالليرة السورية بنسبة ٨٩٪ عن العام السابق، في حين انخفضت ودائع الدولار الأمريكي بالعملة الأصلية بنسبة ٤٪ عن العام ٢٠٢٣.

وبين الرسم البياني هيكلية ودائع الزبائن حسب العملة للعامين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣.



شهدت هيكلية ودائع الزبائن حسب النوع تغيراً طفيفاً خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام ٢٠٢٣ ولوحظ التوجه نحو جذب ودائع جديدة لتغطية المنح الجديد، حيث تجدر الإشارة إلى أن الحسابات الجارية مازالت تستحوذ على الحصة الأكبر من ودائع الزبائن، لتشكل ٧٢٪ من إجمالي الودائع بنهاية العام ٢٠٢٤ مقارنة ب ٧٤٪ للعام ٢٠٢٣، في حين بلغت حصة الودائع لأجل ٢٥٪ من إجمالي الودائع بنهاية العام ٢٠٢٤ مقارنة ب ٢٣٪ للعام ٢٠٢٣، كما هو موضح بالرسم البياني أدناه..

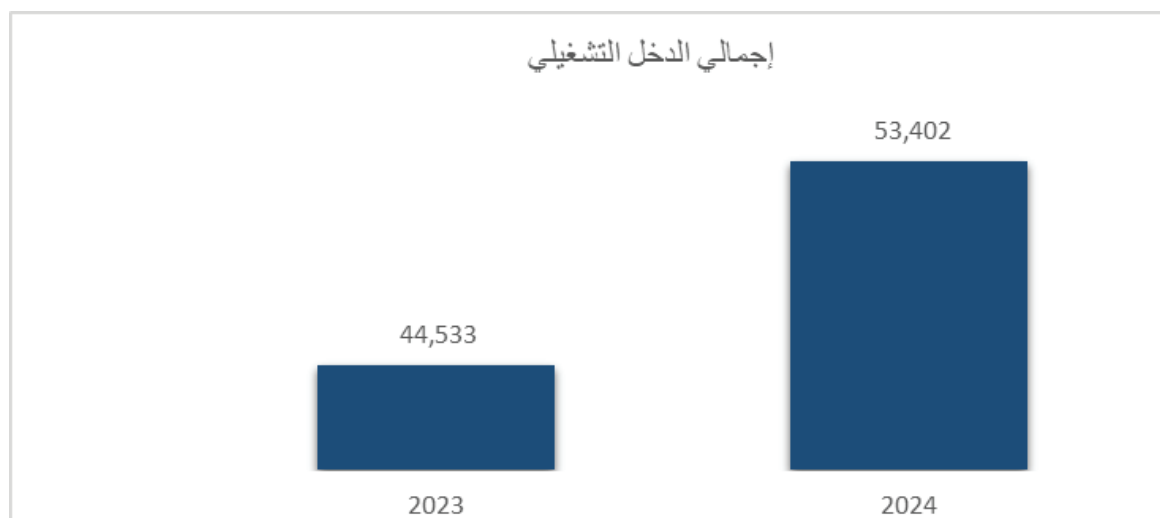


يبين الشكل البياني أدناه مكونات حقوق الملكية للعامين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، حيث هناك ارتفاع بالخسائر المتراكمة المحققة بنسبة ٧٠٪ نتيجة الخسائر المحققة للعام ٢٠٢٤، مقابل ارتفاع أيضاً في الأرباح المدورة غير المحققة بنسبة ٨٪ نتيجة ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بنهاية العام ٢٠٢٤ عن العام السابق، مع ثبات رأس المال المكتتب به والمدفوع.



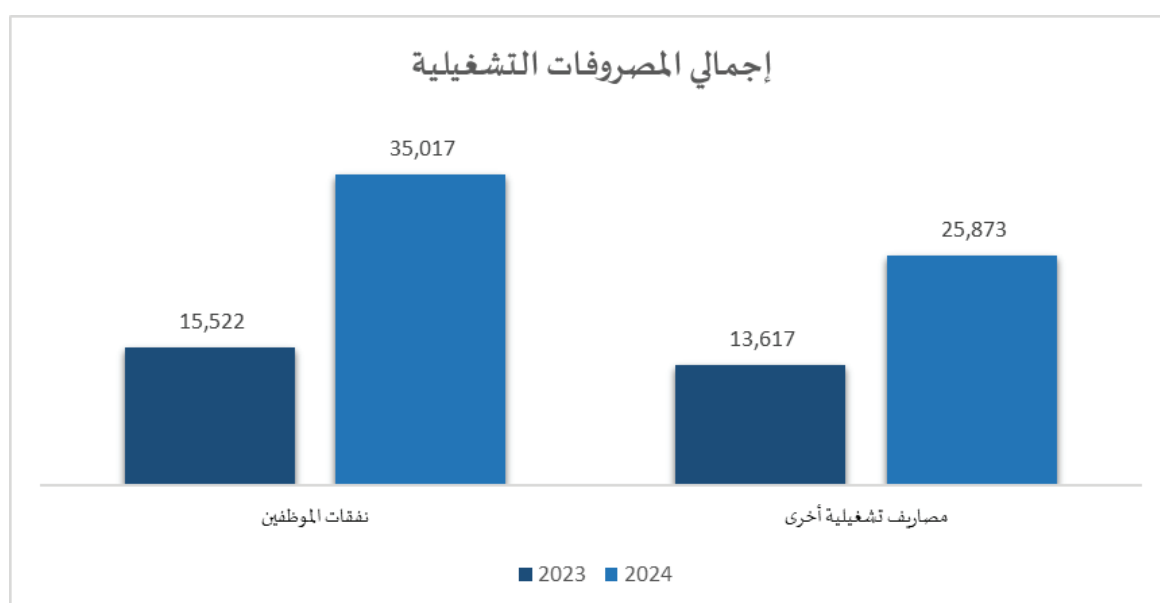
الدخل التشغيلي

شهد إجمالي الدخل التشغيلي باستثناء أرباح مركز القطع البنيوي للعامين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ ارتفاعاً ملحوظاً بحدود ٩ مليار ليرة سورية وبنسبة ٢٠٪ ليصل إلى ٥٣,٤ مليار ليرة سورية مقارنة مع العام السابق حيث بلغ ٤٤,٥ مليار ليرة سورية، كما هو موضح بالرسم البياني أدناه.

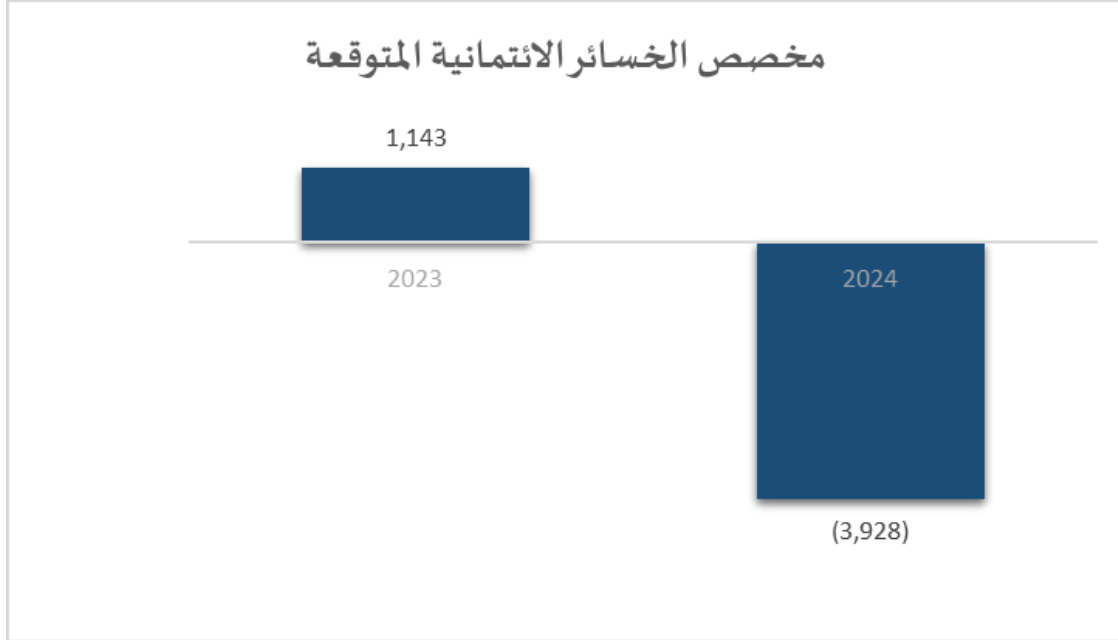


المصاريف التشغيلية

ارتفع إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة ١٠٩٪ للعام ٢٠٢٤ مقارنة مع العام السابق، يعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع سعر الصرف وانعكاساته، كما تجدر الإشارة إلى التزام إدارة البنك بسياسة ضبط ورقابة النفقات الرشيدة، كما هو موضح بالرسم البياني أدناه.

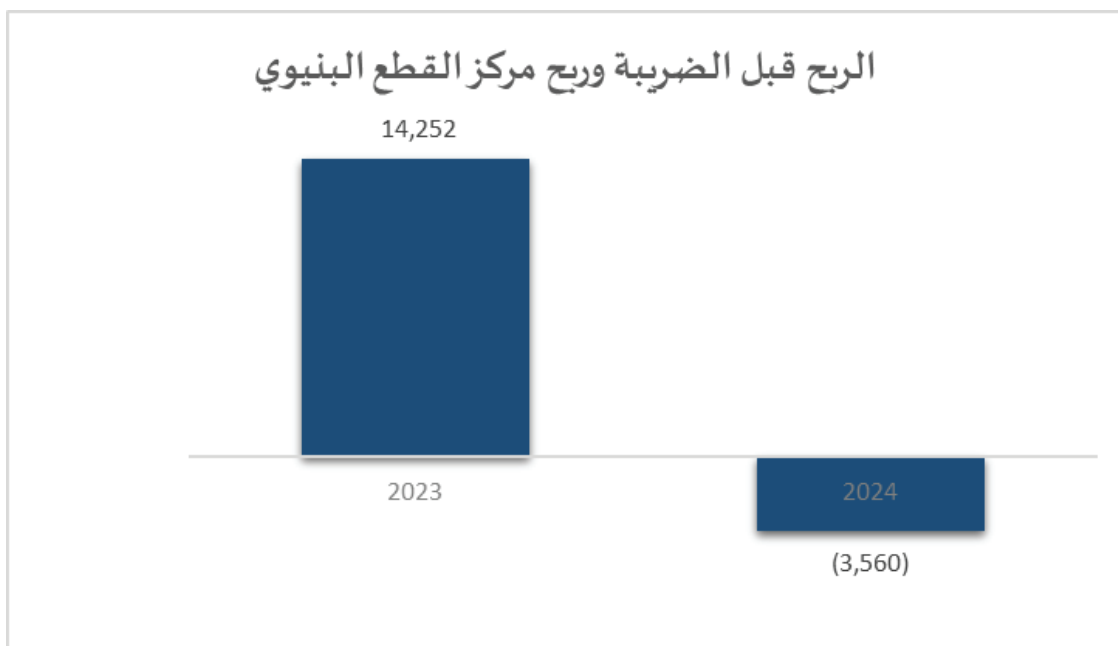


تتم المتابعة المستمرة من قبل إدارة البنك للتعرضات الائتمانية وتصنيفها تجنباً للمخاطر المحتملة، حيث تم استرداد مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة ما يعادل ٣,٩ مليار ليرة سورية خلال العام ٢٠٢٤، مقابل تشكيل ما يعادل ١,١ مليار ليرة سورية خلال العام ٢٠٢٣ والرسم البياني أدناه يوضح ذلك.

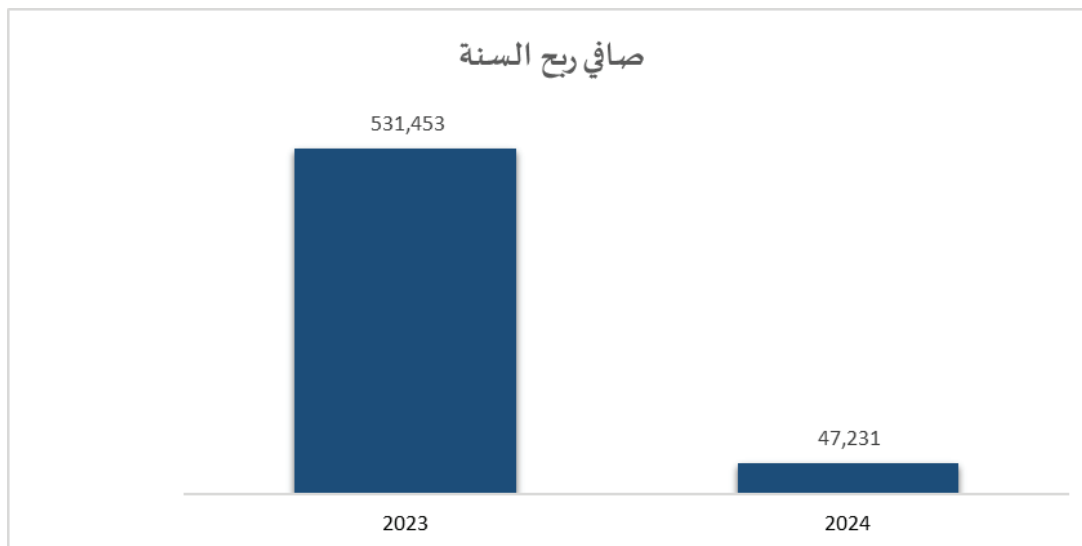


(الخسائر) / الأرباح المحققة قبل الضريبة وربح مركز القطع البنوي

بلغت الخسائر المحققة خلال عام ٢٠٢٤ (قبل الضريبة وربح مركز القطع البنوي) ما يعادل ٣,٦ مليار ليرة سورية، مقابل أرباح محققة بما يعادل ١٤,٣ مليار ليرة سورية بنهاية العام السابق، كما هو موضح بالرسم البياني أدناه.



شهد العام ٢٠٢٤ أرباحاً صافية بما يعادل ٤٧ مليار ليرة سورية مقابل ٥٣١ مليار ليرة سورية بنهاية العام السابق، حيث بلغ ربح مركز القطع البنيوي للعام ٢٠٢٤ ما يقارب ٥٥ مليار ليرة سورية مقابل ٥١٩ مليار ليرة سورية للعام ٢٠٢٣ نتيجة ارتفاع سعر الصرف خلال العامين، كما هو موضح بالرسم البياني أدناه.



السلسلة الزمنية

بيان المركز المالي

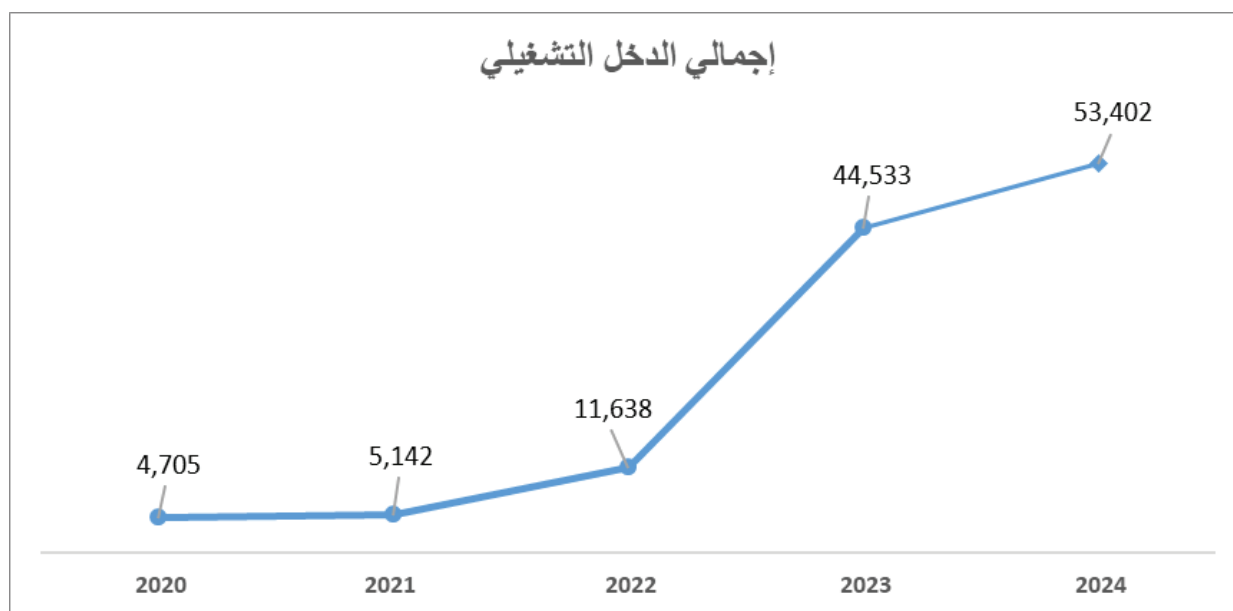
يوضح الجدول أدناه السلسلة الزمنية للبنود الرئيسية لبيان المركز المالي خلال الخمسة أعوام الماضية

٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	المبالغ بملايين الليرات
١,٥٣٤,٨٧٥	١,٢٩١,١٦١	٣٦٧,٥٦٤	٢٩٠,٧٠١	١٥٤,٦٠٧	مجموع الموجودات
٨٨,١١٢	٦٤,٣١٥	٤٩,٣٠٦	١٦,٥١٠	١٠,٣٠١	صافي التسهيلات الائتمانية
١٥٣,٥٧٢	١٤٠,٩٣١	٣٢,٦٦٢	٢٦,٣٧٤	٧,٢١٩	استثمارات مالية
٧٠٤,٣٣٥	٥٥٨,٥٠٥	٢٠٣,٧٧٣	١٦٣,٧٣٤	٩٤,٨٢٥	ودائع الزبائن
٧٢٦,٥٤٦	٦٧٩,٠٥١	١٤٦,٧٩٤	١١٨,٧٨٦	٥٦,٧٠٨	حقوق الملكية

توضح الرسوم البيانية أدناه السلسلة الزمنية للبيانات الرئيسية لبيان الدخل خلال الخمسة أعوام الماضية

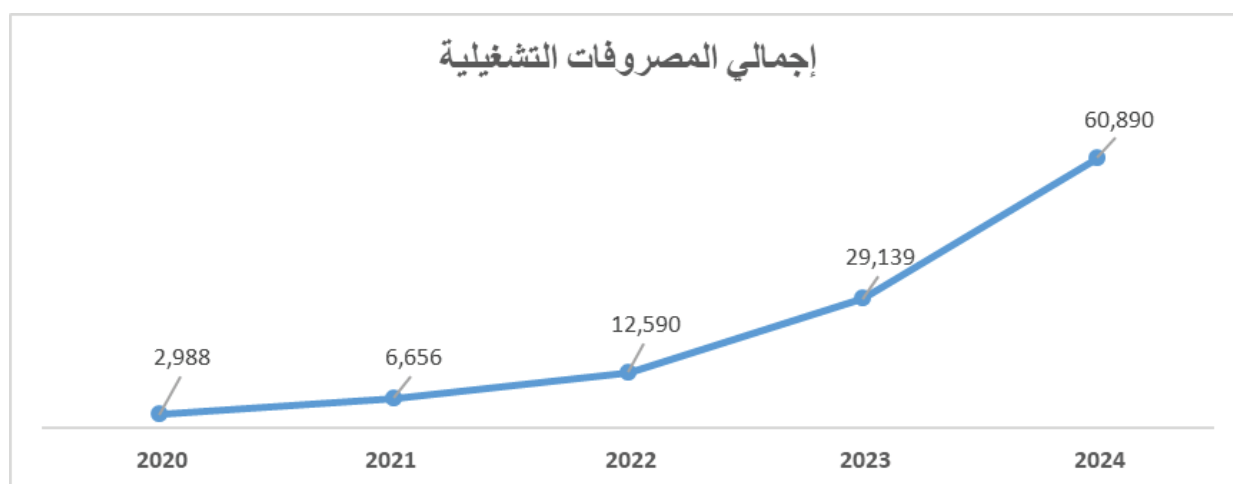
الدخل التشغيلي

بلغ إجمالي الدخل التشغيلي ٥٣ مليار ليرة سورية للعام ٢٠٢٤ بارتفاع ملحوظ عن الأعوام السابقة، كما يوضح الرسم البياني أدناه.



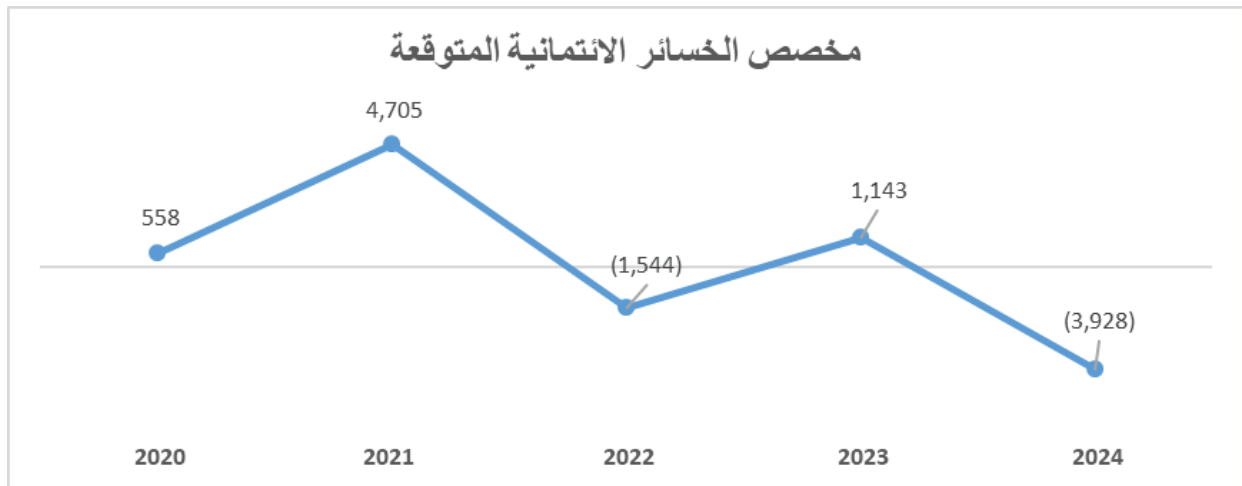
المصاريف التشغيلية

حسب الرسم البياني أدناه نلاحظ ارتفاع المصاريف التشغيلية خلال أعوام المقارنة بشكل عام وهذا يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية.



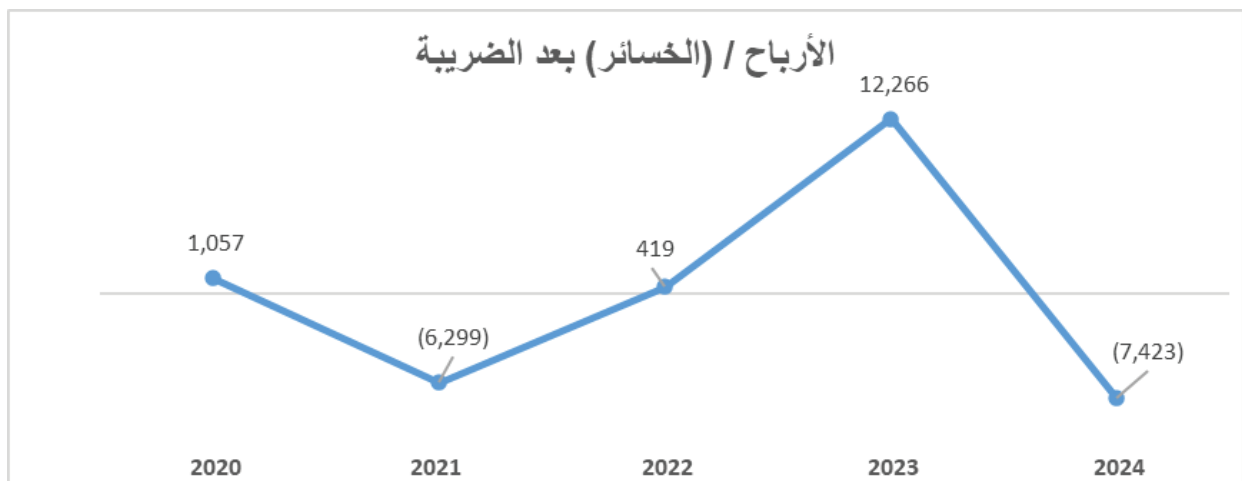
استرداد) / تشكيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تم استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة ماقيمته ٣,٩ مليار ليرة سورية خلال العام ٢٠٢٤ ، مقارنة بتشكيل ١,١ مليار ليرة سورية بنهاية العام السابق وتغيرات بين استرداد وتشكيل خلال الأعوام السابقة، والرسم البياني أدناه يوضح ذلك.



الأرباح / (الخسائر) الصافية (قبل أرباح وخسائر مركز القطع البنوي)

يوضح الرسم البياني تحقيق المصرف خسائر بمقدار ٧ مليار ليرة سورية خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة مع أرباح بمقدار ١٢ مليار ليرة سورية خلال العام السابق



الأرباح الصافية

يوضح الرسم البياني أدناه حجم الأرباح الصافية (بعد إضافة أرباح مركز القطع البنوي)، وهو يعود بشكل رئيسي لارتفاع سعر الصرف خلال فترات المقارنة.



الأرباح الموزعة

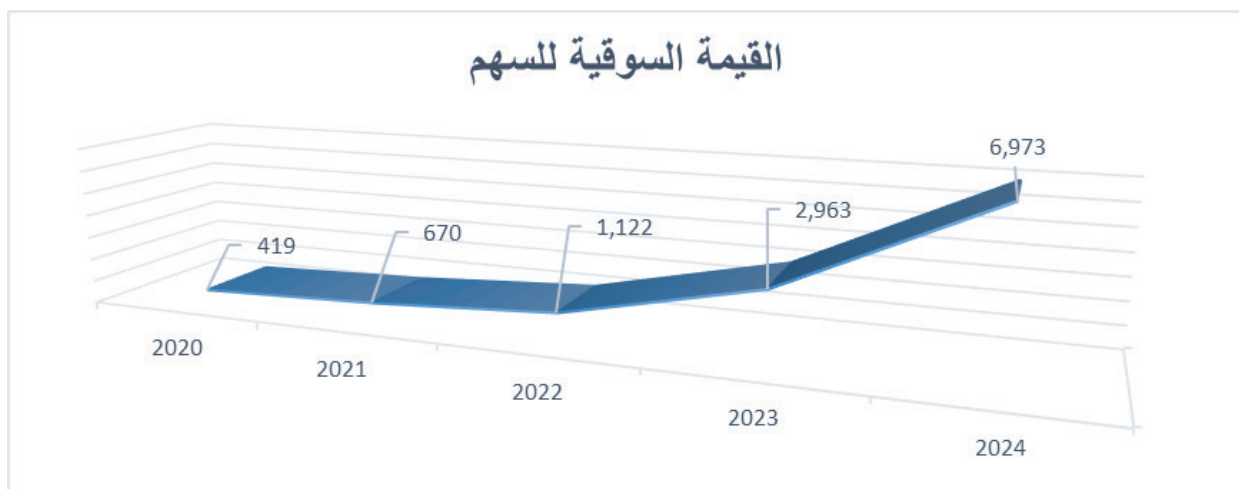
نتيجة للخسارة المدورة خلال الأعوام الخمسة الماضية، لا يوجد أية أرباح قابلة للتوزيع.

المؤشرات المالية

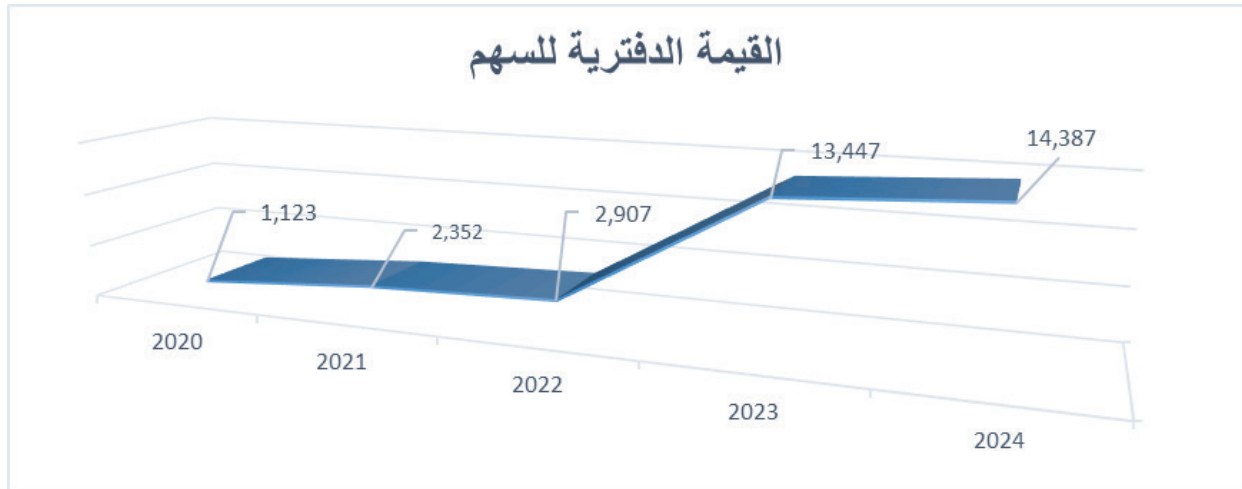
توضح الرسوم البيانية أدناه السلسلة الزمنية لأهم المؤشرات المالية (الأرباح، جودة الموجودات، السيولة) خلال الخمسة أعوام الماضية.

القيمة السوقية للسهم

ارتفعت القيمة السوقية للسهم بنهاية العام ٢٠٢٤ لتصل إلى ٦,٩٧٣ ليرة سورية للسهم الواحد مقارنة مع ٢,٩٦٣ ليرة سورية في نهاية ٢٠٢٣، كما هو موضح بالرسم البياني أدناه.



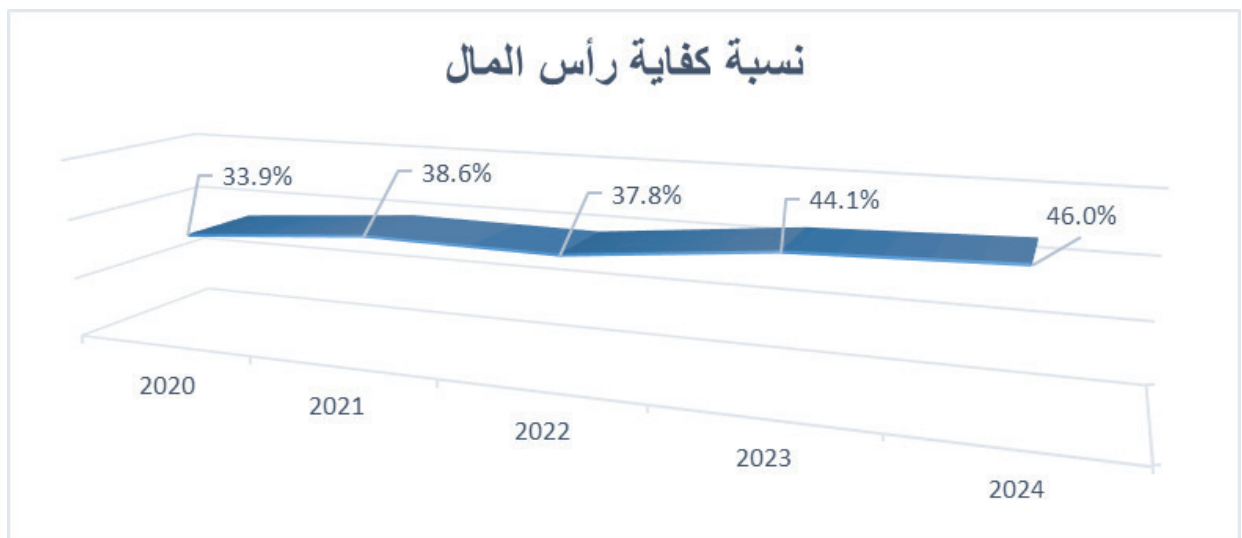
تعتبر القيمة الدفترية للسهم عن حصة السهم من مجموع حقوق الملكية، وقد بلغت ١٤,٣٨٧ ليرة سورية للسهم الواحد بنهاية العام ٢٠٢٤، كما هو موضح بالرسم البياني أدناه.



كفاية رأس المال

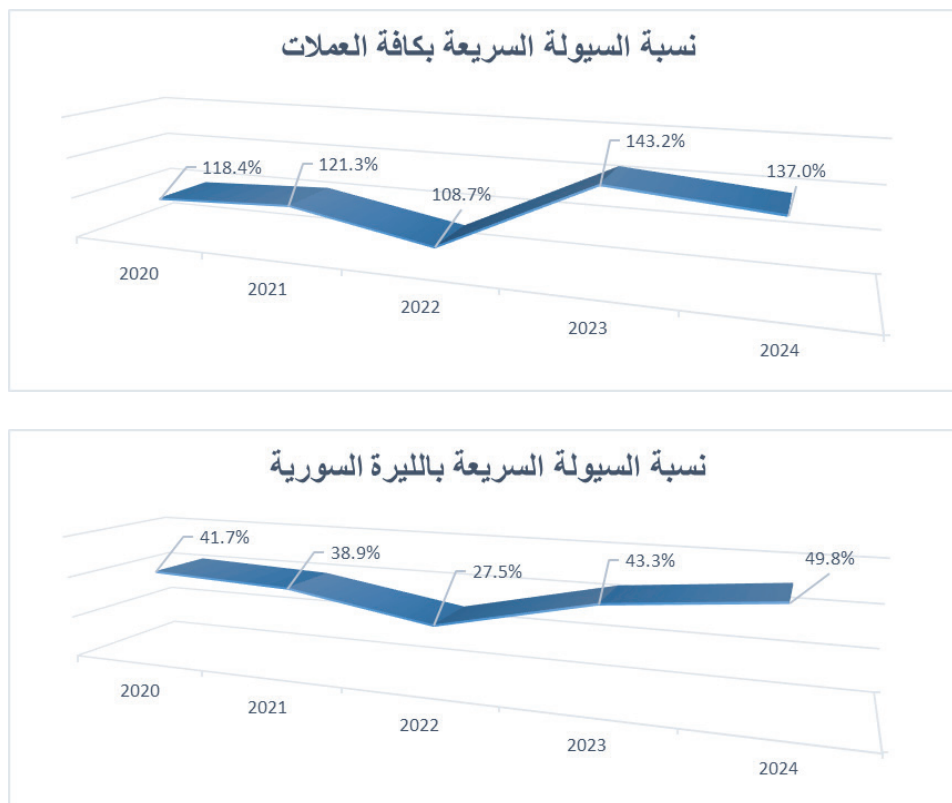
يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة، حيث يتم متابعة كفاية رأس المال ومدى توافقها مع النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من قبل مصرف سورية المركزي، ويلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ٨٪ حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٢٥٣/م ن/ب/٤) الصادر بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٧.

ويوضح بالرسم البياني أدناه كيفية تطور نسبة كفاية رأس المال لتصل إلى ٤٦٪ بنهاية العام ٢٠٢٤:



حافظ البنك على نسب سيولة جيدة ومريحة وذلك من خلال الإجراءات والمتابعات الدورية من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في البنك للحد من مخاطرها وتأمين احتياجات عملاء البنك في أي وقت وبأي عملة ومن خلال أي فرع من فروع البنك المنتشرة ضمن معظم محافظات القطر، حيث بلغت نسبة السيولة بكافة العملات ١٣٧٪ وبالليرات السورية ٤٩,٨٪ وذلك بنهاية العام ٢٠٢٤، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب تفوق الحدود الدنيا المفروضة من قبل مصرف سورية المركزي والمحددة بنسبة ٣٠٪ لكافة العملات و ٢٠٪ لليرات السورية حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (٥٨٨/م ن/ب) الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

ويوضح الرسم البياني تطور نسب السيولة بكافة العملات وبالليرات السورية على التوالي:



وصف الوضع التنافسي

يوضح الجدول أدناه الحصة السوقية للمصرف من التسهيلات الائتمانية المباشرة وودائع الزبائن والموجودات خلال الخمسة أعوام الماضية.

الحصة السوقية*	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
التسهيلات الائتمانية المباشرة	١٧٪	١٦٪	١٦٪	٣٩٪	٣١٪
ودائع الزبائن	٥٪	٥٪	٥٪	٥٪	٥٪
الموجودات	٥٪	٥٪	٥٪	٦٪	٦٪

*البيانات المستخدمة لاحتساب الحصة السوقية هي بيانات المصارف التقليدية المنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ ٢٠٢٤/٠٩/٣٠.

حضرات المساهمين الكرام

و أخيراً لايسعنا إلا أن نقدم لكم جزيل الشكر والامتنان لدعمكم الموصول لنا وللمؤسستكم البنك العربي -سورية، كما نتقدم بالشكر و العرفان لعملائنا الكرام لما أولونا به من ثقتهم الغالية، كما لايفوتنا شكر جميع العاملين في البنك العربي - سورية لما أبدوه من إخلاص و تفاني في العمل.

مجلس الإدارة

البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة
البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

جدول المحتويات

69 - 71

تقرير مدقق الحسابات المستقل

البيانات المالية:

72

بيان الوضع المالي

73

المطلوبات وحقوق الملكية

74 - 75

بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

76

بيان التغيرات في حقوق الملكية

77 - 78

بيان التدفقات النقدية

إلى السادة المساهمين المحترمين البنك العربي سورية شركة مساهمة مغفلة عامة دمشق - سورية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للبنك العربي سورية شركة مساهمة مغفلة سورية عامة "المصرف" والتي تشمل بيان الوضع المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، وكل من بيان الدخل، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغييرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. لقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلون عن المصرف وفق قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصرف. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩). قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠١٩ بأثر رجعي مع إعادة عرض أرقام المقارنة بما يتفق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١). إن التغييرات الرئيسية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) هي أن الخسائر الائتمانية للمصرف تستند حالياً على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة، والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف. إن التسهيلات الائتمانية تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات المصرف، ونظراً لأهمية الاجتهادات المستخدمة في تصنيف التسهيلات الائتمانية في المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، تم اعتبارها من مخاطر التدقيق الرئيسية. تمارس إدارة المصرف اجتهادات مهمة وتستخدم افتراضات لتحديد كلاً من التوقيت ومقدار المخصص الذي يتوجب تسجيله كخسائر ائتمانية متوقعة.

لقد قمنا بفهم سياسة المصرف لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (٩) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار رقم (٩) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص..

كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل المصرف من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها:

- الإطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للمصرف وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)، والتعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- تحديد حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان تصنيف التعرضات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف.
- فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، وافتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.
- مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات.
- مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والمحتسب بناءً على عدة دورات اقتصادية محددة.
- مراجعة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك.
- مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- فهم العمليات الائتمانية الرئيسية للمصرف المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات ومراجعة نظام الرقابة الداخلي على تلك العمليات.
- مراجعة وفهم المنهجية المستخدمة من قبل المصرف لتحديد المخصصات المرصودة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المراحل (الأولى والثانية والثالثة)، وتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل المصرف.

فروقات أسعار الصرف

لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملة الأجنبية، والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة اعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنهاية كل دورة مالية.

بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف خاطئة عند إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:

- التأكد من أن أسعار الصرف المطبقة في المصرف مطابقة لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- القيام بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد، على أساس العينة، من:
- اعتماد أسعار الصرف المناسبة
- دقة عملية التحويل إلى عملة اعداد البيانات المالية
- قيد فروقات الصرف إلى الحسابات المناسبة في بيان الوضع المالي وبيان الدخل.

أمور أخرى

إن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ دقت من قبل مدقق حسابات مستقل آخر و الذي أصدر رأي غير متحفظ بتاريخ ٤ نيسان ٢٠٢٤.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي يتم تضمينها في التقرير السنوي من خارج القوائم المالية المرفقة مع تقرير مدقق الحسابات. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا ولا يشمل رأينا حول القوائم المالية هذه المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها. تنحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقدّر فيما إذا كانت غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي اطلعنا عليها من خلال تدقيقنا أو أن هذه المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤوليات الإدارة والقيمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية للمصرف

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح حيث ينطبق، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المصرف أو وقف عملياته، أو عندما لا يتوفر لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

- إن هدفنا الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وكذلك إصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وفي نطاق القوانين المصرفية المرعية الإجراء، سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرياً بشكل فردي أو مجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.
- كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:
- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وكذلك التصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الغش التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
 - بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة وفقاً للظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمصرف.
 - بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، استنتاج عما إذا كان هناك حالة جوهريّة من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً هامة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمنشأة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
 - بتقييم العرض الإجمالي بنية ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد بتأثيرها على استقلاليّتنا بشكل معقول وإجراءات الحماية ذات الصلة، حيث ينطبق.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بتوصيف هذه الأمور في تدقيقنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم عرض أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها بشكل معقول أن تفوق منفعتها المصلحة العامة.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية ومدى التزام المصرف بالضوابط القانونية والتنظيمية والرقابية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

المحاسب القانوني
أحمد رضوان الشرايبي

دمشق - سورية

٢٧ آذار ٢٠٢٥



البنك العربي - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة
بيان الوضع المالي

كما في ٣١ كانون الأول		إيضاح	الموجودات
٢٠٢٣	٢٠٢٤		
ألف ل.س	ألف ل.س		
٩٧,٣١٧,٨٧٠	١٦٦,٢٢٨,٨٧٠	٥	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
٢٧٥,٤٢٨,٣٣٩	٢٨٣,٤٩٩,٦٧٧	٦	أرصدة لدى المصارف
٥٨٨,٩٧٤,٨٣٤	٦٩٦,٨٣٨,٤٨٣	٧	إيداعات لدى المصارف
٦٤,٣١٤,٨٦٦	٨٨,١١١,٦٢٨	٨	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
١,٣٢٣,٤٥٩	١,٥٨٦,٨٠١	٩	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٣٩,٦٠٧,٩٤٣	١٥١,٩٨٥,٦٠٦	١٠	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
١٧,٥٧٢,٧٤٩	٣٣,٥٤٣,٦٢٥	١١	موجودات ثابتة ملموسة
٧٥٦,٤٦٤	٩٠١,٦٤٢	١٢	موجودات غير ملموسة
٣,٧٨٨,٥٧٠	٢,٨١٧,٠٥٧	١٣	حق استخدام أصول مستأجرة
١٨,٠٣٥,٥٧٥	١٨,٦١١,٦١٤	١٤	موجودات أخرى
٨٤,٠٤٠,٦٤٦	٩٠,٧٤٩,٨٢٦	١٥	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
١,٢٩١,١٦١,٣١٥	١,٥٣٤,٨٧٤,٨٢٩		مجموع الموجودات

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام

فتح الله شريف صدقه
القائم بأعمال المدير العام

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة





كما في ٣١ كانون الأول		إيضاح	
٢٠٢٣	٢٠٢٤		
ألف ل.س	ألف ل.س		
			المطلوبات
٣٣,٧٨٩,١٣٦	٨٧,٥٤٣,٣٢٣	١٦	ودائع مصارف
٥٥٢,٠٥٩,٤٣٣	٦٩٨,٥٩٧,٤٩١	١٧	ودائع الزبائن
٦,٤٤٥,٦١٩	٥,٧٣٧,٩٣٩	١٨	تأمينات نقدية
٥,٧٩٩,٤٥٨	٦,٧٢٢,٣٢٢	١٩	مخصصات متنوعة
١٤,٠١٦,٣٣٩	٩,٧٢٧,٧٧١	٢٠	مطلوبات أخرى
٦١٢,١٠٩,٩٨٥	٨٠٨,٣٢٨,٨٤٦		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
٥,٠٥٠,٠٠٠	٥,٠٥٠,٠٠٠	٢١	رأس المال الصادر والمكتتب به والمسدد بالكامل
١,٢٦٢,٥٠٠	١,٢٦٢,٥٠٠	٢٢	احتياطي قانوني
١,٧٦٧,٣٠٤	١,٧٦٧,٣٠٤	٢٢	احتياطي خاص
١,٠١٠,٧٠٦	١,٢٧٤,٠٤٨	٢٣	احتياطي التغير في القيمة العادلة
(١٠,٥٤٦,٠٠٥)	(١٧,٩٦٨,٧٦٥)	٢٤	خسائر متراكمة محققة
٦٨٠,٥٠٦,٨٢٥	٧٣٥,١٦٠,٨٩٦	٢٤	أرباح مدورة غير محققة
٦٧٩,٠٥١,٣٣٠	٧٢٦,٥٤٥,٩٨٣		مجموع حقوق الملكية
١,٢٩١,١٦١,٣١٥	١,٥٣٤,٨٧٤,٨٢٩		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام



فتح الله شريف صدقه
القائم بأعمال المدير العام



الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة



بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح	
ألف ل.س.	ألف ل.س.		
٣٥,٤١٣,٦٦٨	٥٨,٢٣٤,٣٤٦	٢٥	الفوائد الدائنة
(٧,٩٨٠,٤٨٦)	(١٠,٥٥٦,٦٨٩)	٢٦	الفوائد المدينة
٢٧,٤٣٣,١٨٢	٤٧,٦٧٧,٦٥٧		صافي الدخل من الفوائد
٢,٩٧١,٥٩٤	٦,٣٦٦,٧٩١	٢٧	الرسوم والعمولات الدائنة
(١٣٩,٣٨١)	(٤١٦,٢٠١)	٢٨	الرسوم والعمولات المدينة
٢,٨٣٢,٢١٣	٥,٩٥٠,٥٩٠		صافي الدخل من الرسوم والعمولات
٣٠,٢٦٥,٣٩٥	٥٣,٦٢٨,٢٤٧		صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات
١٠,٠٥٤,٣٣٧	(٣٢٥,٥١٣)		صافي (الخسائر)/الأرباح الناتجة عن التعاملات بالعملة الأجنبية
٥١٩,١٨٦,٤٨١	٥٤,٦٥٤,٠٧١		أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
٣,٧٦٤,٩٥٨	-		أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك
٤٤٨,٥١٤	٩٩,٦٠٣	٢٩	إيرادات تشغيلية أخرى
٥٦٣,٧١٩,٦٨٥	١٠٨,٠٥٦,٤٠٨		إجمالي الدخل التشغيلي
(١٥,٥٢١,٦٨٩)	(٣٥,٠١٦,٥٩١)	٣٠	نفقات الموظفين
(١,١٩٧,٧٨٠)	(٣,٥٢٨,٣٩٢)	١١	استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة
(١١٩,٠٥٠)	(٢٨١,٦٨٢)	١٢	إطفاءات موجودات غير ملموسة
(٣٩٥,٨٢٢)	(٩٧١,٥١٣)	١٣	استهلاكات حق استخدام أصول مستأجرة
(٦٧٣,٤٤٨)	(٢,٠٩٥,٣٠٨)	١٩	مصروف مخصصات متنوعة
(١,١٤٢,٦٨٧)	٣,٩٢٧,٦١٧	٣١	استرداد / (مصروف) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(١١,٢٣١,١٣٧)	(١٨,٩٩٦,٢٣١)	٣٢	مصاريف تشغيلية أخرى
(٣٠,٢٨١,٦١٣)	(٥٦,٩٦٢,١٠٠)		إجمالي المصروفات التشغيلية
٥٣٣,٤٣٨,٠٧٢	٥١,٠٩٤,٣٠٨		الربح قبل الضريبة
(١,٩٨٥,٥٢٦)	(٣,٨٦٢,٩٩٧)	٣٣	مصروف ضريبة ربح رؤوس الأموال في الخارج
٥٣١,٤٥٢,٥٤٦	٤٧,٢٣١,٣١١		صافي ربح السنة
١٠,٥٢٣,٨١	٩٣٥,٢٧	٣٤	حصة السهم الأساسية والمخفضة

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام

فتح الله شريف صدقه
القائم بأعمال المدير العام

الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة





كما في ٣١ كانون الأول		إيضاح	
٢٠٢٣	٢٠٢٤		
ألف ل.س	ألف ل.س		
٥٣١,٤٥٢,٥٤٦	٤٧,٢٣١,٣١١		أرباح السنة
مكونات الدخل الشامل الآخر التي لا يمكن تحويلها لاحقاً إلى بيان الدخل:			
٨٠٥,٠٣٦	٢٦٣,٣٤٢		صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر
٥٣٢,٢٥٧,٥٨٢	٤٧,٤٩٤,٦٥٣		الدخل الشامل للسنة

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام



فتح الله شريف صدقه
القائم بأعمال المدير العام



الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة



بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

المجموع	أرباح مدورة غير محققة	الخسائر متراكمة محققة	صافي ربح السنة	احتياطي التغير في القيمة العادلة	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال الصادر والمكتتب به والمسدد بالكامل	
ألف ل.س.	ألف ل.س.	ألف ل.س.	ألف ل.س.	ألف ل.س.	ألف ل.س.	ألف ل.س.	ألف ل.س.	
٢٠٢٤								
٦٧٩,٠٥١,٣٣٠	٦٨٠,٥٠٦,٨٢٥	(١,٥٤٦,٠٠٥)	-	١,٠١٠,٧٠٦	١,٧٦٧,٣٠٤	١,٢٦٢,٥٠٠	٥,٠٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤
٤٧,٤٩٤,٦٥٣	-	-	٤٧,٢٣١,٣١١	٢٦٣,٣٤٢	-	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	٥٤,٦٥٤,٠٧١	(٧,٤٢٢,٧٦٠)	(٤٧,٢٣١,٣١١)	-	-	-	-	نخصيص ربح السنة
٧٢٦,٥٤٥,٩٨٣	٧٣٥,١٦٠,٨٩٦	(١٧,٩٦٨,٧٦٥)	-	١,٢٧٤,٠٤٨	١,٧٦٧,٣٠٤	١,٢٦٢,٥٠٠	٥,٠٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
٢٠٢٣								
١٤٦,٧٩٣,٧٤٨	١٦١,٣٢٠,٣٤٤	(٢٠,٥٧٣,٧٠٨)	-	٣١٢,٨٢٢	٣٤٢,١٤٥	٣٤٢,١٤٥	٥,٠٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٣
٥٣٢,٢٥٧,٥٨٢	-	-	٥٣١,٤٥٢,٥٤٦	٨٠٥,٠٣٦	-	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	-	-	(٢,٣٤٥,٥١٤)	-	١,٤٢٥,١٥٩	٩٢٠,٣٥٥	-	المحول إلى الاحتياطيات
-	-	١٠٧,١٥٢	-	(١٠٧,١٥٢)	-	-	-	الربح المحقق من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	٥١٩,١٨٦,٤٨١	٩,٩٢٠,٥٥١	(٥٢٩,١٠٧,٠٣٢)	-	-	-	-	نخصيص ربح السنة
٦٧٩,٠٥١,٣٣٠	٦٨٠,٥٠٦,٨٢٥	(١,٥٤٦,٠٠٥)	-	١,٠١٠,٧٠٦	١,٧٦٧,٣٠٤	١,٢٦٢,٥٠٠	٥,٠٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام



فتح الله شريف صدقه
القائم بأعمال المدير العام



الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة



٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح	
ألف ل.س	ألف ل.س		
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
٥٣٣,٤٣٨,٠٧٢	٥١,٠٩٤,٣٠٨		الربح قبل الضريبة
تعديلات			
١,٣١٦,٨٣٠	٣,٨١٠,٠٧٤	١٢-١١	استهلاكات واطفاءات
٣٩٥,٨٢٢	٩٧١,٥١٣	١٣	إهلاك حق استخدام أصول مستأجرة
٢٢	-	٣٢	فوائد على عقود الإيجار
(١٢,٦٤٢)	٢٠٨,٢٢٥		خسائر / (أرباح) بيع موجودات ثابتة
٥٤٢,٠٢٤	٥٥,٣٤٤		التغير في مخصص مصاريف قضائية مستحقة من مقترضين متعثرين
٦٧٣,٤٤٨	٢,٠٩٥,٣٠٨	١٩	مصرف مخصصات متنوعة
(٣,٧٦٤,٩٥٨)	-		أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك
١,١٤٢,٦٨٧	(٣,٩٢٧,٦١٧)	٣١	(استرداد) / مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٥٩	-	١٠	إطفاء علاوة موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(٥١٩,١٨٦,٤٨١)	(٥٤,٦٥٤,٠٧١)		أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
١٤,٥٤٤,٩٨٣	(٣٤٦,٩١٦)		(الخسارة) / الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
٢,٩٥١,٦٥٠	(٧,١٣١,٠٠٠)		(الزيادة) / النقص في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي إلزامي)
(١٠٦,٣١٢,٤٧٠)	(٤٠,٨٦٣,٦٢٦)		الزيادة في إيداعات لدى مصارف
(١٤,٩٦٧,٤٨١)	(٢٢,٣١٥,٤٩١)		الزيادة في التسهيلات الائتمانية المباشرة
(٥,٨٣١,٧٦١)	١٣٠,٩٥١		النقص / (الزيادة) في موجودات أخرى
٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٧٩٢,٠٠٠		الزيادة في ودائع بنوك التي يزيد استحقاقها الأصلي عن ثلاثة أشهر
٣٠,٧٨٢,٩١٦	١١٧,٢٠٩,٢٧٥		الزيادة في ودائع الزبائن
٧٤٤,٣٠٣	(١,٠٧٥,٠٥٧)		(النقص) / الزيادة في التأمينات النقدية
٨,٨١٠,٧٩٠	(٥,٠٠٥,١٧٦)		(النقص) / الزيادة في مطلوبات أخرى
(٦٢,٢٧٧,٠٧٠)	٦٨,٣٩٤,٩٦٠		صافي الأموال من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة
-	(١٤٥,٦٤٤)		التزامات ضريبية إضافية مدفوعة
(٩٣١,٠٧٦)	(٣,١٧٥,٤١٨)		ضريبة الربع على إيرادات خارج القطر المدفوعة
(٦٣,٢٠٨,١٤٦)	٦٥,٠٧٣,٨٩٨		صافي الأموال من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية بعد الضريبة

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤ (تتمة)

٢٠٢٣	٢٠٢٤	إيضاح	
ألف ل.س	ألف ل.س		
الأنشطة الاستثمارية			
٤,٩٠٠,٠٠٠	-		المتحصل من بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك
(١٣,٢٢٧,٣١٨)	(١٩,٧٩٧,٠٩١)	١١	شراء موجودات ثابتة مادية
(٥٣٥,٤٦٣)	(٤٢٦,٨٦٠)		شراء موجودات غير ملموسة
٤١,٧٥٢	٨٩,٥٩٨		بيع موجودات ثابتة مادية
٣٠,٦,٩٥١	-		بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٩٦,٥١٩,٧٦٠)	-		شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٣١,٨٨٢,٢٢٢	-		استحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(٧٣,١٥١,٦١٦)	(٢٠,١٣٤,٣٥٣)		صافي الأموال المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
(٣,٩٤٨,٥٦٤)	-		مدفوعات التزامات التأجير
(٣,٩٤٨,٥٦٤)	-		صافي الأموال المستخدمة في الأنشطة التمويلية
٢٨٨,٩٦٤,٤٩٥	٨٤,١٨٩		تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد
١٤٨,٦٥٦,١٦٩	٤٥,٠٢٣,٧٣٤		صافي الزيادة في النقد وما يوازي النقد
١٧٩,٧٦٧,٨١٤	٣٢٨,٤٢٣,٩٨٣		النقد وما يوازي النقد في بداية السنة
٣٢٨,٤٢٣,٩٨٣	٣٧٣,٤٤٧,٧١٧	٣٥	النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
٢٦,٥٤٦,١٨٣	٥٩,١٥٣,٤٥٨		فوائد مقبوضة
٧,٢٨٤,٦٥٠	١٠,٢٧٧,١٨١		فوائد مدفوعة

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام



فتح الله شريف صدقه
القائم بأعمال المدير العام



الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة



عملاً بأحكام الفقرة (ك) من المادة رقم (٨) نظام الإفصاح والشفافية الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق و الأسواق المالية فإن مجلس إدارة البنك العربي - سورية يقر بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية القادمة ٢٠٢٥ ويقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية و توفر نظام رقابة في البنك.

إقرار بصحة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي

عملاً بأحكام الفقرة (ك) من المادة (٨) من نظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق و الأسواق المالية فإننا نقر بصحة و دقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

محمد يمان مسلم عرنوس
النائب الثاني للمدير العام



فتح الله شريف صدقه
القائم بأعمال المدير العام



الدكتور خالد واصف الوزني
رئيس مجلس الإدارة

